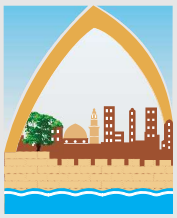

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان
aman
Transparency Palestine

دراسة نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي

بلدية جباليا النزلة دراسة حالة

2017

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل
للباحث د. جمال النواجحة لإعداده هذه الدراسة
وللدكتور عزمي الشعيبي على الإشراف العام على الدراسة
ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمجلس البلدي -جباليا على تعاونهم خلال
إعداد الدراسة.

إن الائتلاف من
أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قد بذل
جهودا في التحقق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولا
يتحمل مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض
خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشره.

منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
© جميع حقوق الطبع محفوظة لـ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
ص.ب: 69647، الرمز البريدي 95908 القدس، 339 رام الله

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الريماوي 1b
هاتف: 2974949 2 972+ / 2989506 2 972+، فاكس: 2974948 2 972+

مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام
هاتف: 2884767 8 972+، فاكس: 2884766 8 972+
البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org
الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

دراسة نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي

بلدية جباليا النزلة – دراسة حالة

2017

الملخص التنفيذي

دراسة نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي – بلدية جباليا النزلة

تم إعداد دراسة نظام النزاهة في الهيئات المحلية، حالة دراسية لبلدية جباليا النزلة خلال شهر مايو- أكتوبر من العام ٢٠١٧، بهدف تقييم مدى الالتزام بمبادئ الشفافية في الاجراءات والآليات التي تقدم في اطارها الخدمات، ومدى الوعي والعمل بمجموعة قيم النزاهة لدى المسؤولين والعاملين، إلى جانب تقييم دور الأطراف المجتمعية في ممارسة المساءلة للبلدية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على جمع المعلومات والمعطيات النظرية والواقعية، وتحليل تلك المعلومات، واستخلاص النتائج، وإعداد التوصيات ومراجعة التشريعات والبنية المؤسساتية الناظمة لعمل البلدية، بالاضافة إلى مراجعة مجموعة من التقارير والدراسات الصادرة محليا ودوليا والمتعلقة بموضوع الدراسة، كما عقد الباحث (٦) مقابلات فردية مع قائمين على بلدية جباليا النزلة من مختلف المستويات الإدارية (رئيس المجلس البلدي، مدير البلدية، المستشار القانوني للبلدية، العلاقات العامة وغيرهم)، وكذلك مراجعة الخطة الاستراتيجية والتقرير السنوي العام والخطة التشغيلية للبلدية والوثائق ذات العلاقة، والمجموعة البؤرية ... وغير ذلك.

وقد كانت نتائج دراسة نظام النزاهة الوطني في هيئات الحكم المحلي – بلدية جباليا النزلة دراسة حالة- على النحو التالي:

الإطار القانوني الناظم لعمل البلدية

- عدم إجراء الانتخابات في بلدية جباليا النزلة طوال العقود الماضية، واعتماد سياسة التعيين- وليس الانتخابات- كان له أثره على قدرة المجلس البلدي في تمثيل المواطنين وتضمين احتياجاتهم في برامج عمل خدمات البلدية، كما وأثر على استقلالية أعضاء المجلس البلدي وقراراته.
- الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية يعطي سلطة أوسع لوزارة الحكم المحلي مقارنة بالهيئة المحلية، ومساحة أكبر للوزير، مقابل مساحة أقل لأعضاء المجلس البلدي، وهذا أضعف من استقلالية عمل المجلس البلدي وحد من اللامركزية في عمل البلديات.
- تستجيب بلدية جباليا النزلة للعديد من المؤشرات المرتبطة بتعزيز بيئة النزاهة في عملها، حيث قامت البلدية باعتماد مدونة سلوك الأعضاء والموظفين ووثيقة حول عدم تضارب المصالح، رغم أنه لم يسبق لها أن طلبت من الموظفين والعاملين فيها، أو أعضاء الهيئة المحلية للإفصاح عن مصالحهم المالية، أو الشخصية وهذا قد ي عرض شفافية البلدية، ونزاهتها للخطر، بالاضافة إلى أن وزارة الحكم المحلي لم تعمم على البلدية أي نظام أو تعميم يشير إلى ضرورة اعتماد مؤشرات النزاهة، وتبقى الاستجابة هنا اجتهاد من قبل بلدية جباليا النزلة.

الجهاز التنفيذي الناظم لعمل هيئات الحكم المحلي:

- بالرغم من وجود هيكلية إدارية في إدارة الطواقم التنفيذية، إلا أن الكثير من التحديات لازالت تواجه قدرة البلدية على إدارة هذه الطواقم بطريقة فعّالة.
- يشير التقرير السنوي العام والخطة التشغيلية لبلدية جباليا النزلة والتقارير المتعلقة بشهادة ISO (الجودة) إلى سياسة البلدية في تقديم خدماتها والمتمثلة في العدالة والمساواة في توزيع الخدمات، وتشجيع المشاركة المجتمعية، إتباع سياسة المحاسبة للمسئولين وتقييم أداء العاملين في أجهزة البلدية.
- تم تطوير رؤية ورسالة البلدية بطريقة تشاركية مع الجمهور خلال إعداد الخطة الإستراتيجية التنموية للبلدية.
- أعدّت بلدية جباليا النزلة دليل خدمات الجمهور والذي يوضح آلية التقدم والحصول على الخدمات بطريقة توضّح السقف الزمني لتقديم الخدمة للمواطنين، والرسوم وجهة التنفيذ والوقت اللازم لتنفيذ الخدمة والمستندات الرسمية المطلوبة، إلاّ أن هناك حاجة ملحة لتطوير نظام رقابي يضمن التزام الموظفين والعاملين بما ورد في دليل الخدمات.
- لا تقوم بلدية جباليا النزلة بإعداد موازنة المواطن.
- بالرغم من أن المواطنين يتم إشراكهم بعملية التخطيط إلاّ أنهم لا يقومون بالمشاركة في تحديد بنود الموازنة.

النظام الهيكلي، البيروقراطية في العمل:

- بالرغم من عدم توفر دليل إجراءات توظيف واضح، إلا أن البلدية تضمن مستوى عالي من الشفافية والنزاهة في عمليات التعيينات التي تتم في البلدية، وتفصح البلدية خلال تقريرها السنوي العام عن عدد الوظائف وأسماء الموظفين الجدد، لكن تبقى صلاحيات الهيئة محدودة نتيجة ضرورة مصادقة وزارة الحكم المحلي على التعيين، كما أن البلدية لم تفصح عن الإجراءات المتبعة في عمليات الترقية للموظفين بالرغم من أنها تفصح عنها في التقرير السنوي العام.

- لا يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دليل إجراءات شراء وتوريد خاص بها، وتعتمد جميعها على نظام توريد الأعمال الذي أعدته وزارة الحكم المحلي والذي أخذ بعين الاعتبار النظام المالي للهيئات المحلية، ونظام التوريدات، وقانون العطاءات واللوازم العامة.
- بالرغم من الجهود المهمة التي تقوم بها دائرة العلاقات العامة، إلا أن بلدية جباليا النزلة لم تقم بإنشاء قسم خاص للإرشاد والتواصل المجتمعي يأخذ على عاتقه متابعة مبادرات الشباب، ورعاية المواهب الشبابية، باحتضان مجموعات شبابية وتوفير الدعم اللوجستي لها.
- قامت البلدية بإعداد ونشر دليل تقديم خدمات الجمهور يتضمن رسوم جميع الخدمات التي يطلبها المواطنون، وآليات دفع وتحصيل هذه الرسوم، حيث يوجد لدى البلدية دائرة مالية متخصصة لديها نظام مالي محوسب يخضع للرقابة الداخلية حسب التسلسلات الإدارية المعتمدة في عمل البلدية.

المرشحون للمجلس البلدي:

❋لم يتم إجراء الإنتخابات في بلدية جباليا النزلة، وبالتالي لا يمكن تقييم مدى توفر المصادر المالية لتنفيذ حملات الدعاية الإعلانية، والمنافسة الحرة والفرص المتساوية.

محاكم، شرطة البلدية:

❋لا تنظر محكمة صلح بلدية جباليا النزلة بجرائم الفساد، ولم يسبق أن عرضت أمام هذه المحاكم أي قضية فساد حيث أن هذه المحكمة هي الجهة القضائية التي تصدر الأحكام بخصوص المخالفات الخاصة بالتعدي على أنظمة وقوانين البلدية فقط وهي لا تعتبر من الجرائم الخطيرة.

❋توجد شرطة للبلدية، لكن هذه الشرطة تتبع جهاز الشرطة الفلسطيني، ويقتصر دور رجال الشرطة في حماية موظفي البلدية خلال تنفيذ أعمالهم التي تتطلب احتكاك بالجمهور مثل: فتح الشوارع، وهدم المنازل، والمحال التجارية المخالفة، وإزالة البسطات غير القانونية.

❋وتقوم الشرطة التي تعمل مع البلدية برفع تقاريرها بشكل دوري إلى قيادة جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث يخضع أفراد شرطة البلدية إلى الرقابة والمساءلة الداخلية بحسب الأنظمة واللوائح المعمول بها في جهاز الشرطة الفلسطينية.

❋ جهاز الشرطة أو بلدية جباليا النزلة لم يقوموا بإعداد مدونة قواعد سلوك لأفراد الشرطة أو سياسة لاستقبال الهدايا أو وثيقة لعدم تضارب المصالح، وهو ما يضعف من بيئة النزاهة في عمل أفراد الشرطة.

معالجة الشكاوى/ آليات الاعتراض والإستئناف وطلب المعلومات

❋يوجد لدى بلدية جباليا النزلة وحدة تحمل اسم "قلم الجمهور"، التي تقوم بتسهيل مراجعة المواطنين للبلدية، استلام طلبات المواطنين للخدمات المطلوبة، وتعبئة النماذج الخاصة بها، وتجهيزها من الأقسام ذات الصلة إلا أن هذه النماذج، تبقى هذه الأقسام بحاجة إلى تطوير وتعزيز واسنادها بأدوات الكترونية مساعدة.

❋قامت بلدية جباليا النزلة بإنشاء وحدة متخصصة للشكاوى وقلم للجمهور، وساهمت في توفير بنية تحتية لها من موارد بشرية كافية لبناء قدرات هذه الوحدات في أداء مهامها، كما تعمل هذه الوحدات وفق إجراءات واضحة ومعلنة ومحددة لتقديم الشكاوى من قبل الجمهور، ويمكن للجمهور تقديم الشكاوى بطريقة ورقية في قلم الجمهور أو الكترونية لدائرة الشكاوى، كما يمكن للمواطنين تقديم الشكاوى عبر الرقم المجاني للشكاوى ١٨٠٠١٢٤١٢٤.

التدقيق والرقابة

❋ يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة للرقابة الداخلية، ويتمتع مسئول الوحدة بالاستقلالية في أداء عمله، إلا أن البلدية بحاجة لتطوير دليل إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية لتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية.

❋ تتم عمليات الرقابة الخارجية على البلدية من قبل وزارة الحكم المحلي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، شركات التدقيق الخارجي، الرقابة من قبل لجنة الحكم المحلي في المجلس التشريعي، كما تخضع البلدية للرقابة غير الرسمية مثل الرقابة من قبل لجان الأحياء والمؤسسات المحلية المجتمعية، واللجان المجتمعية المختلفة.

التحقيق في قضايا الفساد

❋ تقوم بلدية جباليا النزلة في حالة وجود جرائم متعلقة بشبهات فساد بتشكيل لجنة متخصصة تضم في عضويتها المستشار القانوني للبلدية. وفي بعض الأحيان يتم تحويل الملف إلى القضاء مع ضمان حق الموظف في التظلم. لكن هذه الإجراءات لا تتم وفق دليل إجراءات محدد للتعامل مع قضايا الفساد وحماية المبلغين عن أي حالات فساد.

رفع الوعي في مجال مكافحة الفساد والضغط

❋ لا يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة مختصة بالتوعية والتثقيف المجتمعي حول قضايا الفساد. كما لم تقم البلدية بإعداد خطة لرفع الوعي المجتمعي بقضايا الفساد.

❋لم تقم البلدية بتخصيص جزء من موازنتها للتوعية. ولتشجيع المبلغين عن حالات الفساد.

المساءلة المجتمعية

❋بالرغم من انفتاح البلدية على المساءلة الاجتماعية إلا أن البلدية لم تتخذ إجراءات تحفيزية للمؤسسات المجتمعية لتعزيز عملية الرقابة الخارجية والمساءلة الشعبية.

❋ لم تقم البلدية بإنتاج أدلة للتوعية بإجراءات وأدوات المساءلة المجتمعية لتعزيز الوعي المجتمعي. بأهمية المشاركة الفاعلة في الرقابة على عمل المجلس البلدي.

الفصل الأول

دراسة نظام النزاهة الوطني في بلدية جباليا النزلة

هدفت الدراسة إلى:

- فحص واقع القيم المتعلقة بالنزاهة في عمل بلدية جباليا النزلة.
- تقييم مدى الالتزام بمبادئ الشفافية في عمل المجلس البلدي في بلدية جباليا النزلة. وفحص الجوانب المتعلقة في فاعلية نظام المساءلة ودور الأطراف المجتمعية في المساءلة المجتمعية.
- بلورة توصيات لتعزيز نظام النزاهة بالتعاون مع الفئة المستهدفة.

حول بلدية جباليا النزلة:

هيئة محلية مستقلة ذات شخصية اعتبارية قانونية وذمة مالية مستقلة، تأسست في العام ١٩٥٢م؛ وهي ثالث أكبر بلدية في قطاع غزة من حيث عدد السكان والخدمات التي تقدمها إليهم، حيث يبلغ عدد سكانها 220,000 نسمة يسكنون في حوالي ١٨ كيلومتر مربع، في مناطق تعتبر الأكثر فقراً والأكثر عرضةً للاجتياحات والقصف الإسرائيلي؛ ويوجد في منطقة نفوذها مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين الذي يعتبر أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتشرف على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، والصحة العامة والبيئة، وخدمة جمع وترحيل النفايات الصلبة، وشق الطرق وتعبيدها وصيانتها وإنارتها، بالإضافة إلى إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، وتنظيم جميع عمليات البناء، وتنظيم الأسواق، وتنظيم الحرف والصناعات، كما أنها تقوم بصيانة أسوار المقابر ومداخلها وإعادة تأهيلها، وتساهم في إنشاء الملاعب والحدائق العامة والمتنزهات.

منهجية إعداد الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد جمع المعلومات والمعطيات النظرية والواقعية وتحليلها واستخلاص النتائج وإعداد التوصيات والمقترحات من خلال:

أ- المعلومات الثانوية ومراجعة الأدبيات:

اشتملت مراجعة التشريعات والسياسات والبنى المؤسساتية الناظمة لعمل الهيئات المحلية، ومجموعة التقارير والدراسات الصادرة محليا ودوليا عن المؤسسات ذات العلاقة بموضوع التقرير.

كما اعتمد الباحث على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة كدراسة نظام النزاهة الوطني، وأدبيات "أمان" من تقارير ونشرات ودراسات ذات العلاقة بالدراسة.

ب- المقابلات (فردية مع مسؤولين ومستفيدين، ولقاءات جماعية):

من خلال تنفيذ عدد من المقابلات مع القائمين على بلدية جباليا النزلة من مختلف المستويات الإدارية.

تم عقد (٤) مقابلات فردية مع مسئولين (أعضاء مجلس بلدي، إدارة البلدية، الدائرة القانونية، الدائرة المالية، العلاقات العامة)، كما اعتمدت منهجية إعداد الدراسة على ما يلي:

- رصد وجمع المعلومات ذات العلاقة بالدراسة من مصادرها المختلفة والموثقة.
- مراجعة الخطة الإستراتيجية لبلدية جباليا النزلة.
- مراجعة دليل خدمات الجمهور الخاص ببلدية جباليا النزلة.
- مراجعة التقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٦.
- عقد مجموعة بؤرية مركزة مع عدد من المستفيدين من خدمات بلدية جباليا النزلة.
- تشخيص واقع بيئة عمل قطاع الهيئات المحلية من جوانبه المختلفة (القانونية، البنية المؤسساتية، الاجرائية، السياسات).
- فحص مجموعة المؤشرات المتعلقة بأعمدة النزاهة.
- تحليل المعلومات التي تم جمعها والتي تصف الواقع ونقاشها بوسائل مختلفة.
- بلورة الاستخلاصات ذات العلاقة على ضوء تحليل الواقع.
- إعداد التوصيات بشأن معالجة الاشكاليات والفجوات وتثبيت الايجابيات التي تبرز.
- اقتراح آليات وأشكال الضغط والمناصرة لتنفيذ التوصيات.

وصف وتشخيص بيئة عمل قطاع الهيئات المحلية في قطاع غزة

يبلغ عدد الهيئات المحلية في فلسطين ٤١٦ مجلسًا بلديًا وقرويًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصنفها وزارة الحكم المحلي إلى خمسة أقسام رئيسية بحسب مجموعة من العوامل، ولكل تصنيف علاقة مباشرة في توسيع مساحة الصلاحيات المتاحة للمجلس البلدي لهذا التصنيف، وتقسم البلديات بحسب تصنيف وزارة الحكم المحلي إلى بلديات (A, B, C, D, E).

يعتبر قطاع الحكم المحلي من القطاعات المهمة في المجتمع الفلسطيني، والذي يشكل ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الفلسطيني، ويدير جزء من موارده ويساهم في استثمار موارد المجتمع لتحقيق التنمية في قطاعات عمله المختلفة، كما أن الهيئات المحلية وأنشطتها تمس الحياة اليومية للمواطنين، تبعا لنوع الخدمات التي تقدمها مثل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار والصحة العامة، والبيئة وشق الطرق وتعبيدها وصيانتها، وإنارتها، بالإضافة إلى إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، وكذلك تنظيم جميع عمليات البناء، والأسواق والحرف والصناعات، كما أنها تقوم بصيانة أسوار المقابر، ومداخلها وإعادة تأهيلها، وتساهم في إنشاء الملاعب، والحدائق العامة، والمتنزهات.

إضافة إلى خدمة جمع النفايات الصلبة تقوم البلديات أيضا بتقديم خدمات التشجير وإنشاء الحدائق العامة، وفحص الأغذية والذبائح ومراقبتها في المسلخ، وتنظيف شاطئ البحر وتجميله وفحص مياهها، بالإضافة إلى خدمات التثقيف والتوعية الصحية، والوعي المجتمعي ومكافحة الحشرات والبعوض والقوارض.
كما تقوم هذه البلديات عبر دائرة الجباية بتصدير الفواتير الخاصة بمستحقات البلديات على المواطنين، ومتابعة تحصيل هذه الأموال من المواطنين.

الإطار القانوني الناظم لعمل البلدية

تطورت القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تسعى إلى تنظيم وتطوير عمل الهيئات المحلية، ففي العام ١٩٣٤م صدر قانون البلديات رقم (١) لتنظيم عمل بلديات قطاع غزة، بينما صدر في العام 1944م قانون إدارة القرى رقم (٢٣) والذي كان معمول به في قطاع غزة، وفي العام 1954م صدر قانون إدارة القرى رقم (5) الذي كان معمول به في محافظات الضفة الغربية، وفي العام 1955م صدر قانون البلديات رقم (29) والذي عمل به في الضفة الغربية، وقد استمر هذا التطور التاريخي للقوانين والتشريعات الفلسطينية الناظمة لعمل الهيئات المحلية حتى العام 1997م أي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني، حيث صدر القانون رقم (1) المتعلق بالهيئات المحلية.
ووفقاً لهذا القانون وبحسب المادة رقم (2) من نفس القانون فإن وزارة الحكم المحلي حصلت على صلاحيات رسم السياسة العامة المقررة لأعمال المجالس المحلية، والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة، وأعمال الميزانيات الإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس (١)، بينما أصبحت الهيئة المحلية بموجب قانون الهيئات المحلية الصادر ١٩٩٧م وبحسب المادة (3) شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي يتولى إدارتها هيئة منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً.
المادة رقم (15) من قانون الهيئات المحلية البند (ب) منح للهيئات المحلية صلاحية إصدار الأنظمة أواللوائح التنفيذية اللازمة، لتنظيم أعمال الهيئة المحلية، وتأمين مصالحها واحتياجاتها بشرط موافقة وزارة الحكم

المحلي، واعتمادها للنظام إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني حدد بشكل قاطع أن الأنظمة بشكل عام يجب اعتمادها من قبل مجلس الوزراء ونشرها في الجريدة الرسمية.

ويتضمن قانون الهيئات المحلية الصادر العام ١٩٩٧م بعض المواد مثل المادة رقم (٥) والتي أشارت بوضوح إلى عدم جواز الجمع بين رئاسة المجلس وأية وظيفة أو مهنة أخرى وأنه في حال كان لدى الرئيس مهنة أخرى فانه يتوجب عليه تقديم استقالته منها فوراً أوتركها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تسلمه لمهام رئاسة المجلس وإلا تمت اقالته، وهو ما يعزز من مبدأ عدم تضارب المصالح. كما أن المادة رقم (13/ ج) من قانون الهيئات المحلية ١٩٩٧م نصت على أن رئيس المجلس المحلي يفقد عضويته إذا عقد اتفاقاً مع المجلس أوأصبح ذا منفعة هو أو من ينوب عنه من أقاربه من الدرجة الأولى في أي اتفاق تم مع المجلس ولكن القانون استثنى من ذلك العقود والفوائد الناجمة عن كونه عضواً في شركة مساهمة عمومية، بشرط ألا يكون مديراً لها أوعضواً في مجلس إدارتها أوموظفاً فيها أو وكيلاً عنها. وتحدثت نفس المادة البند (ب) أنه يفقد عضويته إذا عمل في قضية ضد المجلس بصفته محامياً أوخبيراً أو وكيلاً أو تملك حقاً من المجلس مستغلاً بذلك عضويته لمنفعته أو بالواسطة.

وفي إشارة إلى شفافية عمل الهيئات المحلية والحق في الوصول للمعلومات، فان المادة رقم (8) من قانون الهيئات المحلية ١٩٩٧م نصت على أنه يجوز للمجلس أن يسمح لأي شخص حضور أي جلسة من جلساته إذا قرر ذلك أكثرية أعضائه الحاضرين للمشاركة في مناقشة الموضوع وتصدر قرارات المجلس بحضور الأعضاء فقط (.2)

المادة رقم (15) تحدثت عن الصلاحيات الممنوحة للهيئات المحلية، والتي كانت في معظمها خدماتية من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر :

١- تخطيط البلدة والشوارع: وإنارتها وتسميتها أوترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها، ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة، وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

٢- المباني ورخص البناء: منح تراخيص البناء ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها.

٣- المياه: تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو لأية استعمالات أخرى..

٤- الكهرباء: تزويد السكان بالكهرباء.

٥- المجاري: إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.

٦- الحرف والصناعات: تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها.

٧- النظافة: جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك

وزارة الحكم المحلي في الضفة الغربية أصدرت قرار رقم (١) بشأن (نظام موظفي الهيئات المحلية) 2009 م بتنسيب من وزير الحكم المحلي والذي احتوى عدد من المواد منها المادة رقم (٢) والتي تضمن شروط موظفي الهيئات المحلية، كما تضمنت المادة (٣) من هذا القرار تقسيم الوظائف في الهيئات المحلية وتحديد مهامها وفئاتها ودرجاتها، المادة رقم (٤) نصت على أنه يحق للهيئات المحلية الحق في تعيين مدير تنفيذي يشرف على كافة موظفي الهيئة على أن يكون من الفئة العليا، كما حددت المادة (١٩) رواتب الموظفين وفق سلم رواتب واضح (٣) .

المادة (٢٠) من قرار مجلس الوزراء الصادر في الضفة الغربية ٢٠٠٩ م نصت على أن يصدر الوزير التعليمات والإجراءات المتعلقة بتقييم الأداء بما في ذلك التعليمات حول كيفية تقييم أداء الموظفين، بالإضافة إلى قيام الوزارة بإعداد جميع النماذج المتعلقة بإدارة الأداء بما في ذلك تقرير الأداء السنوي، ونماذج سجل الأداء وقد حدد القرار في

١ قانون رقم (١) للعام ١٩٩٧ الخاص بالهيئات المحلية الفلسطينية، المادة رقم (٢).

٢ للمزيد يمكنك الإطلاع على قانون الهيئات المحلية رقم (١) للعام ١٩٩٧على موقع المجلس التشريعي الفلسطيني.

الوزارة بإعداد جميع النماذج المتعلقة بإدارة الأداء بما في ذلك تقرير الأداء السنوي، ونماذج سجل الأداء وقد حدد القرار في مواده المختلفة قضايا مهمة مثل الترقية والترفيع والنقل وساعات الدوام الرسمي والواجبات المنوطة بالموظف والمحظورات ونظام الإجازات للموظفين وانتهاء الخدمة، وغيرها من القضايا المهمة التي تنظم قضايا وإجراءات التوظيف والموظفين.

المادة (34) من قانون الهيئات المحلية لسنة 1997 م نصت على أن يصدر وزير الحكم المحلي نظاماً خاصاً للهيئات المحلية بشأن اللوازم والعطاءات والمقاولات، ينص فيه على كيفية شراء اللوازم وقيدها وحفظها والتصرف بها وعلى كيفية إجراء المناقصات والمزايدات والمقاولات والأمور الأخرى المتعلقة بأشغال الهيئة المحلية، ولكن هناك عدد من الأنظمة تنظم عمل الهيئات المحلية ثلاثة فقط من هذه الأنظمة موحدة في جميع البلديات وهي (النظام المالي، نظام بشأن توريد المواد وتنفيذ الأعمال الصادر في العام 1999 ونظام الأبنية).

تتبع بلدية جباليا النزلة آليات واضحة في عملية تحديد الرسوم على الخدمات والضرائب التي تشمل كافة فئات المجتمع، حيث ترتكز البلدية على قانون الحرف والصناعات رقم (٣٢) للعام ١٩٢٧، والأمر رقم (٤١٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الحرف، ونظام ضريبة الحرف والمهن للاتصالات اللاسلكية للعام ٢٠١٢، نظام اللوحات الإعلانية لبلدية جباليا للعام ١٩٩٨ و٢٠٠٥ وتعديلاته، وقانون تنظيم المدن رقم (٢٨) للعام ١٩٣٦ قانون العقوبات الفلسطيني ٧٤/٣٦ نظام ورسوم إشغال الطرق والأرصفة للعام ١٩٩٨، نظام بشأن تنظيم عمليات صب الخرسانة للعام ٢٠١٣، نظام تشوين الرمل والحصمة ومواد البناء للعام ٢٠١٢، نظام رقم (٢) للعام ١٩٩٢ بشأن سرقة شبكات المياه، نظام المكاره الصحية لسنة ٢٠١٣ .

٣ قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام موظفي الهيئات المحلية.

الفصل الثاني

العناصر الأساسية المكونة لنظام النزاهة في بلدية جباليا النزلة

اعتمدت الدراسة على منهجية قائمة على قياس مؤشرات عامة تنطبق على أنظمة عمل الهيئات المحلية في العالم. وفي كل مؤشر سيتم قياس 3 أبعاد هي:

- **القدرة :** على القيام بالعمل.
- **الدور:** في المساهمة في تعزيز النزاهة في عمل الهيئة المحلية.
- **الحاكمية الداخلية :** بما فيها ممارسة النزاهة والشفافية والمساءلة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

المؤشر	القدرة	الدور	الحكم (نزاهة، شفافية، مساءلة)
القانوني الناظم لعمل الهيئة المحلية			
الجهاز التنفيذي/ الرئيس التنفيذي			
النظام الهيكلي			
مجلس الهيئة المحلية			
المحاكم النظامية			

العلامة	اللون	التقدير
1		جيد
2		متوسط
3		ضعيف

2.1 الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئات المحلية

٢,١,١ الإنتخابات:

لم يسبق أن جرت أي انتخابات لبلدية جباليا النزلة، وحتى في عهد الإنقسام الفلسطيني لم تعقد هذه الإنتخابات، وأن الإنتخابات المحلية التي عقدت في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ لم تشمل بلدية جباليا النزلة حيث استمرت المجالس البلدية المتعاقبة بالعمل وفق نظام التعيين وليس وفق نظام الإنتخابات (٤).

٢,١,٢ الإستقلال:

نصت العديد من مواد قانون الهيئات المحلية رقم (١) للعام ١٩٩٧ على استقلالية هيئات الحكم ومنحها القانون صلاحيات رسم السياسات العامة المقررة لأعمال المجالس المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس، وشؤون تنظيم هذه المشاريع العامة، وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة، بالإضافة إلى القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين. ووضع أية أنظمة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية وتأمين مصالحها وحاجياتها، من أجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها في أحكام القانون.

علاقة المجلس البلدي ووزاة الحكم المحلي تبقى خاضعة للتجاذبات نتيجة عدم إجراء الإنتخابات للمجلس البلدي في بلدية جباليا، بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية التي يفرضها الوضع السياسي المعقّد الذي يعيشه القطاع منذ فترات طويلة.

وفي ظل قانون الحكم المحلي الحالي تبقى استقلالية البلدية التي تعزز مبدأ اللامركزية في الحكم بحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز حق المجلس البلدي، في ممارسة صلاحياته المخولة له بحسب القانون بشكل مستقل عن ضغوط وزارة الحكم المحلي والضغوط الخارجية.

٢,١,٣ التمثيل:

فيما يتعلق بقدرة المجلس البلدي على التمثيل، فإن المجلس يعتبر غير ممثل لجميع الفئات العمرية حيث يغيب عن المجلس البلدي أي عضو من فئة الشباب، أما فيما يتعلق بقدرة المجلس البلدي على تمثيل النساء فإن المجلس يعتبر غير ممثل لفئة النساء حيث يوجد في المجلس البلدي عضوتي مجلس بلدي فقط (١٤٪) (٥) بالرغم من أن النساء يمثلن قرابة ٤٩٪ من المجموع الكلي للسكان في بلدية جباليا النزلة، وفي مقابلة مع مدير العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة (٦) قال إن المجلس البلدي حافظ على اتصال قوي بالمواطنين ضمن حدود الهيئة، حيث يقوم بإشراك المواطنين في لجان الأحياء التي تم تشكيلها وعددها (١٨) لجنة حي (٧).

٢,١,٤ الشفافية في العمل:

وفي مقابلة لمدير العلاقات العامة لبلدية جباليا النزلة أفاد بأن، البلدية تولي اهتمام لمشاركة المواطنين في مختلف مراحل عمل البلدية وبشكل خاص في عمليات تحديد الاحتياجات، وإعداد الخطط التطويرية للمدينة، ومن أبرز أشكال مشاركة المواطنين هي لجان إعداد الخطة الإستراتيجية، لجان الأحياء، اللقاءات المباشرة، ورشات عمل مع مؤسسات المجتمع المدني، مكتب قلم الجمهور، ويتم عبر اللقاءات المجتمعية التي تعقد في مراحل مبكّرة من إعداد الخطط بحيث يشارك فيها أعضاء لجان الأحياء وخبراء وأكاديميين وممثلين عن وزارة الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات التنفيذية، حيث تم ترجمة احتياجات المواطنين في مشاريع وبرامج وخدمات البلدية (٨).

كما أن البلدية تفصح عن خدماتها المختلفة وفق دليل خدمات للجمهور معلن ومنشور وبسيط، يمكن للمواطنين بمختلف مستوياتهم قراءته، كما يوجد لدى البلدية موقع الكتروني متطور تفاعلي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بطبيعة عمل البلدية، بالإضافة إلى أن البلدية تقوم بنشر مجموعة من النشرات الدورية والفواتير الشهرية بما يتضمن معلومات عن أنشطتها ومشاريعها وخططها (٩).

ومن مراجعة الباحث للموقع الالكتروني لبلدية جباليا اتضح بأن البلدية تتبع سياسات وإجراءات مستجيبة للإفصاح عن المعلومات والموازنات السنوية والتقارير الدورية والسنوية وأنشطة البلدية المختلفة (١٠).

إذ أصدر المجلس البلدي مجموعة من التعليمات الإدارية لتنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات، وجمعها مثل التعميم الصادر عن مدير البلدية والمتعلقة بطبيعة المعلومات التي يمكن إطلاع الجمهور عليها، لكن تبقى البلدية تفتقر إلى دليل وإجراءات مرجعية للعاملين والموظفين لتنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات والنشر (١١)

٢,١,٥ المساءلة:

يوجد لدى البلدية وحدة خاصة لاستقبال الشكاوى تتبع لمركز خدمة الجمهور، وهي دائرة مختصة بالشكاوى ويوجد لديها ما ينظم عمل هذه الدائرة مثل دليل إجراءات الشكاوى الذي ينظم عملية استقبال الشكاوى ومتابعة تنفيذها ويحدد نوعية وكمية التقارير الدورية عن حجم الشكاوى التي تم استقبالها وكيفية التعامل معها، وتستقبل البلدية شكاوى المواطنين باستخدام أدوات مختلفة مثل الفيس بوك، الواتس أب، الطلبات الخطية، الأرقام الهاتفية، الموقع الالكتروني، الرسائل النصية .... الخ، وتعتبر عملية تقديم الشكاوى من قبل المواطنين هي عملية مجانية (١٢).

وبالإضافة إلى توفر وحدة شكاوى، فإن بلدية جباليا النزلة لديها وحدة للرقابة الداخلية تعمل على تدقيق الفواتير الشهرية، تفتيش ميداني، والتحقيق والمتابعة مع الموظفين، المتابعة مع المحصلين، متابعة الدوام، تدقيق سندات الصرف المالي، متابعة شكاوى المواطنين.

٤ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ٢٠١٧/٠٥/١٣

٥ الموقع الالكتروني لبلدية جباليا النزلة http://www.jabalia.ps/council

٦ بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

٢,١,٦ النزاهة:

يوجد لدى البلدية مدونة سلوك للعاملين وأعضاء المجالس البلدية، تم إعدادها من قبل الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، ونفذت البلدية العديد من برامج بناء قدرات الموظفين، وأعضاء المجلس البلدي على هذه المدونة وتطبيقها، ولدى البلدية سياسة لاستقبال الهدايا، سياسة عدم تضارب المصالح، كما أنه لا توجد أنظمة أوتعليمات متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد (١٣).

٢,٢ الجهاز التنفيذي لعمل هيئات الحكم المحلي

٢,٢,١ وضوح المهام:

حدّدت المادة رقم (١٥) من قانون الهيئات المحلية وظائف وصلاحيات وسلطات المجلس المحلي بما يشمل طبيعة الخدمات التي على الهيئات المحلية أن تقدمها البلدية، كما ويحوي دليل خدمات الجمهور لبلدية جباليا النزلة على معلومات تتعلق بالخدمات التي تقدمها البلدية، وإجراءات الحصول على الخدمة مرتبطة بالمدة الزمنية والتكلفة لهذه الخدمة.

يوجد هيكلية إدارية لعمل البلدية تزيد من وضوح الدوائر والأقسام والوحدات العاملة في البلدية، وتحدد نطاق الإشراف ونطاق المسئوليات، كما أن البلدية لديها وصف وتوصيف وظيفي للعاملين في البلدية حتى هذه اللحظة، وبشكل عام فإن الدوائر والأقسام العاملة في البلدية هي على النحوالتالي (١٤):

دائرة	القانونية، المياه والصرف الصحي، المالية، الصحة العامة والبيئة، الموارد البشرية، العلاقات العامة، المشاريع الهندسة، التنظيم التخطيط والتطوير
قسم	الأملاك والإيجارات، التشغيل والصيانة، المياه، التفتيش والمتابعة- مياه، الجباية العامة، المحاسبة، المشتريات، الحاسوب، الأرشيف المركزي، الورشة والكراج، الكهرباء والإنارة، المساحة ، الحرف
وحدة	الرقابة الداخلية، قلم الجمهور

بلدية جباليا النزلة
Jabalia AL.Nazla Municipality

أشار التقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة لعام ٢٠١٦ إلى سياسة البلدية في تقديم خدماتها والمتمثلة في العدالة والمساواة في توزيع الخدمات، ضمان جودة العمل، ثقافة الرقابة والتدقيق، تشجيع المشاركة المجتمعية، الممارسات الدولية الفضلى في بناء الأنظمة الفعالة، ضبط الجودة، التزام مؤشرات الحوكمة الرشيدة والحكم الصالح.

٧ مقابلة مع مدير العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة: سعدي دبور بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٨ مقابلة مع مدير العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة: سعدي دبور بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٩ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
١٠ مراجعة الموقع الالكتروني لبلدية جباليا النزلة.
١١ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
١٢ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

ويشير كذلك دليل خدمات الجمهور إلى التزام البلدية بتقديم خدمات للجمهور في كافة المجالات الثقافية والإجتماعية والرياضية، تكافؤ الفرص عند التعيين والترقية، استقلالية البلدية الإدارية والمالية مع الإحتفاظ بعلاقات تنظيمية وإدارية وعملية ومنتجة مع الجهات الرسمية والشعبية.

٢,٢,٢ إدارة الطاقم التنفيذي:

تم تصميم وتطوير هيكلية البلدية لتعزيز مبدأ اللامركزية وتسريع عملية اتخاذ القرارات وخدمة المواطنين [١٥] حيث تضم البلدية حالياً ٣٦٠ موظف موزعين وفق الجدول التالي:

وبالرغم من وجود هيكلية إدارية إلا أن الكثير من التحديات لا زالت تواجه قدرة البلدية على إدارتها بطريقة فعّالة مثل:

- قلة إمكانيات البلدية فيما يتعلق بشراء مواد الصيانة اللازمة لتسيير آليات ومركبات ومهام البلدية بسبب قدم غالبية آليات البلدية وحاجتها المستمرة للصيانة الدورية والمستمرة.
- ضعف دور شرطة بلدية جباليا المتعلقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة صلح بلدية جباليا.
- قلة عدد المفتشين مقارنة بالمساحة والنفوذ الخاص بالبلدية.
- الحاجة لتطوير منظومة شؤون الموظفين المحوسبة وربطها بنظام الرواتب والنظام المالي الموحد.
- الحاجة إلى مرافق جديدة للبلدية مثل مسلخ للبلدية.
- عدم كفاية أجهزة الحاسوب في الدوائر العاملة في البلدية.
- توفير جهاز لتوليد الكهرباء في لحظات انقطاع التيار الكهربائي، وبشكل خاص لوحدة قلم الجمهور لتفعيل نظام الدور بالبطاقات للمواطنين.
- صعوبة الوضع المالي للبلدية.

١٣ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣

١٤ الخطة التشغيلية لبلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٧.

١٥ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

٢,٢,٣ الإشراف على تقديم الخدمات:

أصدرت البلدية العديد من الأنظمة والتعليمات واللوائح المتعلقة بالإشراف على عملية تقديم الخدمات من قبل رؤساء الأقسام ومدراء الدوائر المختلفة، بالإضافة إلى تعليمات متعددة تتعلق بسياسات وإجراءات التعاقد والشراء، وهو ما من شأنه أن يساعد البلدية في الإشراف على مزودي الخدمات (١٦) ومن الأمثلة على ذلك الزيارات الميدانية للأسواق العامة والمشاريع الإنشائية للبلدية، والتعديات على الطرق العامة.

حيث تراعي البلدية أن يتم الفصل في عضوية اللجان المتعلقة بالشراء بحيث لا يشارك الموظف إلا في لجنة واحدة فقط، فالموظف العضو في لجنة فتح المظاريف لا يكون عضو في لجنة الدراسة الفنية أوالترسية، وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من النزاهة في خدمات ومشتريات البلدية (١٧).

٢,٢,٤ شفافية الموازنة:

بلدية جباليا النزلة تقوم بنشر موازنتها السنوية عبر الموقع الالكتروني للبلدية، لكنها لا تقوم بإعداد موازنة المواطن، ولا تمتلك البلدية أدلة لإعداد ونشر الموازنة السنوية.

٢,٢,٥ مساءلة الجهاز التنفيذي:

يقوم الجهاز التنفيذي بتقديم التقارير للمجلس البلدي بشكل منتظم وبطريقة دورية، لكن بالرغم من أن المواطنين يتم إشراكهم بعملية التخطيط (١٨) إلاّ أنهم لا يقومون بالمشاركة في توزيع نفقات البلدية على بنود الموازنة، أوحتى تحديد موازنات المشاريع التمويلية للبلدية.

٢,٢,٦ النزاهة:

اعتمدت بلدية جباليا النزلة أنظمة تعزز نزاهة عمل الموظفين، فقد تم إعداد مدونة سلوك أعضاء المجلس البلدي والعاملين فيها، كما تم تطوير سياسة واضحة ومعلنة لاستقبال الهدايا، لكن حتى هذه اللحظة وبالرغم من تسجيل عدد من حالات الفساد التي تعاملت معها الدائرة القانونية في البلدية (١٩) إلا أنها لم تقم بتطوير سياسة لحماية المبلغين عن الفساد، وتشجيع المواطنين على التبليغ عن أي حالات فساد قد تقع.

ولكن لا يوجد في البلدية دليل إجراءات للتوظيف والتعاقد، حيث تتبع التعميم الصادر من وزارة الحكم المحلي بخصوص التعيين والتوظيف، حيث تقوم بالتأكد من مدى الاحتياج للوظيفة المطلوبة وبإعلان الوظيفة، ويجب أن تحصل الإعلانات على موافقة وزارة الحكم المحلي قبل أن تقوم البلدية بنشرها في الصحيفة الرسمية لمدة (15) يوم وعبر مواقع الانترنت، وجميع الإعلانات تتضمن التوصيف الوظيفي والشروط الواجب توافرها في المتقدم للوظيفة فقط بدون أن يتضمن الإعلان معلومات أخرى مهمة مثل الراتب والوصف الوظيفي والمواقع وغيرها من المعلومات المهمة.

١٦ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣ .
١٧ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣ .
١٨ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣ .
١٩ مقابلة مع المستشار القانوني لبلدية جباليا النزلة: خطاب شهاب، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣ .

٢,٣ النظام الهيكلي، البيروقراطية في العمل

٢,٣,١ مصادر كافية:

مصادر إيرادات البلدية حسب ما نص عليه القانون هي:

١- الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أوالمتأتية بمقتضى أحكام القانون أوأي نظام صادر بالاستناد إليه أوأي قانون أونظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أورسوم أومخالفات للهيئات المحلية .

٢- التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.

٣- الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية .

بحسب التقرير السنوي لبلدية جباليا النزلة بلغ إجمالي الديون على البلدية ٧,٣٣٩,٧٢٧ شيكل، بينما بلغت الديون المتراكمة للبلدية ٩٨,٠٢٠,٠٤٩ شيكل، بينما بلغت إجمالي الإيرادات ٦٣,٢٩٣,٠٦٦ شيكل وبلغت المصاريف ٦٣,٧٧٣,١١٠ شيكل. كما نفذت البلدية خلال العام ٢٠١٦ مجموعة من المشاريع (تشغيلية وتطويرية) بقيمة ١,٤٤٢٠٠٠ يورو.

التحليل المالي لبلدية جباليا النزلة بحسب التقرير السنوي للعام ٢٠١٦

إجمالي عدد الإشتراكات

البيان	العدد	المتحصلات	المتأخرات
مياه	13947	4512600.78	577819711.60
صرف	16388	1303494.10	168691192.73
صحي			
نظافة	13500	1884594.14	186378827.53

أعمال قسم الإيجارات والأملاك السنوي لعام 2016

م	الاعمال	العدد	التفاصيل
1	تأجير عقارات	469	محلات،بسطات،دكاكين
2	تأجير جمعيات	19	مؤسسات مجتمع مدني
3	تجير استراحات	15	تجير موسمي بالتنسيق مع
	على الشاطئ		سلطة الأراضي
	موسميا		
4	اكشاك مؤجرة	10	على الأرصفة والمتفرقات
5	توزيع اخطارات	630	لجميع العقارات والمخالفات
	متنوعة الموزعة		

#	البند	المبلغ/شيكل
8	إجمالي مصاريف أمانات الموظفين	923404
9	باقي أمانات رواتب 2014+2015	4779853
10	باقي أمانات رواتب 2016	1765496
11	اجمالي الرواتب السنوي	13162319
12	ضريبة الدخل السنوي	215989
13	تأمين صحي السنوي	291640
14	تأمين ومعاشات 12.5% السنوي	1230253
15	تأمين ومعاشات 10% السنوي	1020100
16	اجمالي ديون مستحقة لهيئة التقاعد الفلسطينية	19833436
17	إجمالي ديون مستحقة لدائرة التأمين الصحي	292240
18	اجمالي ديون مستحقة لضريبة الدخل	217076
19	اجمالي حقوق البلدية لدى وزارة المالية	2040568
20	اجمالي حقوق البلدية لدى وزارة المواصلات	-
21	اجمالي ديون على البلدية لشركة الكهرباء	44903439
22	اجمالي ديون أخرى على البلدية	2044584

كما قامت البلدية بتحديث وصيانة المركبات وآليات خلال العام ٢٠١٦، حيث بلغت تكلفة إصلاح آليات البلدية ٣٠١,١٠٨ شيكل، بينما بلغ إجمالي استهلاك السولار والزيوت ٠٨٤٤٧٨١,٥٦ شيكل للسولار، ٩٨٦٠٠ شيكل للزيوت (٢٠).

وقد قامت البلدية بترحيل (٥٥٨٠) طن من النفايات الصلبة بواسطة الآليات الثقيلة من المكعبات العشوائية إلى مكب النفايات شرق جباليا، بحيث يكون إجمالي الترحيل (٥٢٥٢٠+٥٥٨٠=٥٦٨٥٦) طن في العام بواقع ١٦٠ طن في اليوم الواحد. بالرغم من ذلك فإن البلدية لا تزال بحاجة إلى ٢٠٠ حاوية جديدة سعة ١ كوب، وكذلك ١٠ حاويات سعة ٦ كوب و٥ حاويات سعة ٢٠ كوب، و٢ تراكتور جديد (٢١).

كما قامت البلدية بتأجير ٤٦٩ عقار، ١٩ جمعية، ١٥ استراحة على الشاطئ موسمياً، أكشاك، توزيع اخطارات متنوعة ١٣٠، وذلك من قسم الإيجارات والأملاك السنوي، حيث بلغ إجمالي التحصيل المالي ٥٢٤٠٠٥ شيكل/شهرياً، بينما بلغ إجمالي الديون المرصودة ٣٨٧٣٨٧ شيكل، وإجمالي ديون السوق ٢٩٧٦٣٧ شيكل، وإجمالي تحصيلات السوق ٢٨٥٥٩٧ شيكل، إجمالي ديون استراحات البحر ٤٢٠٠ شيكل، إجمالي ديون الأكشاك ١٥٥٥٠ شيكل، بينما بلغت تحصيلات الأكشاك ١٧٣٥٥ شيكل، وإجمالي تحصيلات الجمعيات ٢٤٩٧٥ شيكل (٢٢)

ومن مصادر دخل البلدية أيضا ضريبة الأبنية والأراضي، ورسم الدلالة ورسومات النقل على الطرق.

٢,٣,٢ نظام المشتريات العامة

يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة مختصة في العطاءات والتوريدات والمشتريات وهي الدائرة المالية – قسم المشتريات والتي يتحمل موظفيها المسئولية القانونية عن قانونية الإجراءات، وفي العادة يراقب رئيس المجلس البلدي أداء الدائرة المالية بالإضافة إلى جهات خارجية من وزارة الحكم المحلي وديوان الرقابة العامة.

ويوجد لدى بلدية جباليا النزلة دليل إجراءات الشراء والتوريد (٢٣)، مرتكز على نظام توريد الأعمال الذي أعدته وزارة الحكم المحلي والذي أخذ بعين الاعتبار النظام المالي للهيئات المحلية ونظام التوريدات وقانون العطاءات واللوازم العامة، والذي اطلع الباحث على وثائقه أثناء عمله الميداني في البلدية.

وتقوم جميع الهيئات المحلية بنشر العطاءات في الصحف لمدة (15) يوم على الأقل، ويحصل كل متقدم للعطاء على وصل يثبت تقدمه للعطاء عبر التاريخ والمستندات المرفقة مع العطاء وتقوم اللجنة المختصة بفتح العطاء أمام المتقدمين من المقاولين ومزودي الخدمات، ويتم عمل محضر للجنة والتوقيع عليه بشكل علني من قبل الحضور (٢٤).

كما تقوم البلدية بالإفصاح عن جميع عمليات الشراء التي تمت خلال تقريرها السنوي، فخلال العام ٢٠١٦ كانت أعمال قسم المشتريات على النحو التالي:

٢٠ التقرير السنوي العام بلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٦.
٢١ التقرير السنوي العام بلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٦.
٢٢ التقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٦.
٢٣ مقابلة: يوسف خلة مدير عام بلدية جباليا النزلة،بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٢٤ مقابلة: يوسف خلة مدير عام بلدية جباليا النزلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

الرقم	البيان	العدد	القيمة
1	شراء مباشر	370	487600
2	شراء بعروض أسعار	19	56754
3	شراء بالممارسة	17	136724
4	شراء بالمناقصة	7	583610
	الإجمالي	413	1264688

٢,٣,٣ دعم مبادرات الشراكة والمساءلة المجتمعية:

في مقابلة مع مدير وحدة العلاقات العامة في البلدية أشار بأن قسم العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة يقوم بمتابعة تنظيم الأنشطة المجتمعية لتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي، ولتعزيز مبدأ المساءلة فقد قامت البلدية بالاهتمام بلجان الأحياء، التي شكلتها وقامت بتخصيص مقر دائم لاجتماعات اللجان في البلدية، بالإضافة إلى عقد مجموعة من الورش المركزية مع المواطنين من مختلف المناطق لاستقبال شكواهم وملاحظاتهم وتوصياتهم المتعلقة بتطوير العمل في البلدية، حيث يشارك في هذه اللقاءات أعضاء المجلس البلدي والموظفين أصحاب العلاقة (٢٥).

كما تولي البلدية أهمية كبيرة في المشاركة في اللقاءات وجلسات المساءلة التي تعقدها مؤسسات المجتمع المدني، أوحتى المجموعات الشبابية الناشطة في محيط البلدية وتقدم لها كافة التسهيلات اللازمة لذلك(٢٦) حيث عقدت البلدية مجموعة من اللقاءات الحوارية مع مركز دراسات المجتمع المدني، ولجان الأحياء خلال الأعوام ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ وجلسات استماع بالتعاون مع الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان خلال نفس الأعوام.

٢,٣,٤ شفافية

تجتهد بلدية جباليا النزلة في نشر المعلومات المتعلقة بعملها مثل خطتها الاستراتيجية والخطة التشغيلية والتقارير السنوية والموازنات العامة (٢٧)، حيث قامت البلدية بإنشاء موقع الكتروني تفاعلي يأخذ بعين الاعتبار إتاحة الفرصة للمواطنين للإطلاع على معلومات مهمة مثل إعلانات البلدية والتوظيف وتقديم الشكاوى، وآخر المشاريع المنفذة والمشاريع التي من المتوقع تنفيذها، بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية والعطاءات وجهات التمويل، وقد تم تصميم هذه المواقع بشكل يراعي السهولة ليتمكن جميع المواطنين من الولوج لها والاطلاع على ما ينشر بسهولة.

كما أن البلدية قامت بإعداد ونشر دليل تقديم خدمات للجمهور يتضمن رسوم جميع الخدمات التي يطلبها المواطنين وآليات دفع وتحصيل هذه الرسوم، حيث يوجد لدى البلدية دائرة مالية متخصصة لديها نظام مالي محوسب يخضع للرقابة الداخلية حسب التسلسلات الإدارية المعتمدة في عمل البلدية، كما أن المواطنين يحصلون على سندات قبض من البلدية مقابل الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها من المواطنين (٢٨) لكن يبقى هذا النظام غير محمي ضد أي حالات تلاعب أوابتزاز أومحسوبية محتملة نتيجة لعدم وجود دليل التبليغ عن حالات الفساد في البلدية.

وفيما يتعلق بمنح تراخيص البناء فإن البلدية قامت بنشر جميع الخدمات المرتبطة بمنح تراخيص البناء مثل (خدمات ترخيص بناء جديد، إضافة طوابق جديدة، إضافة ملحق للبناء، خدمات بناء/هدم بناء، خدمات تعديل مخططات البناء، تجديد رخصة بناء سابقة، إصدار رخصة بناء نهائية، اعتماد مخطط إفراز أرض، اعتماد مخطط قسمة رضائية، اعتراض على مسار شارع تعويض عن استقطاع شوارع (الاستملاك)، كما يتضمن دليل الخدمات تقديم الوثائق الثبوتية للأملاك والأراضي التي يرغب المواطنين بالحصول على تراخيص بناء عليها، وفي حالة وجود الورثة، فإن البلدية تطلب من المواطنين قسمة رضائية لحماية وضمان حقوق جميع المواطنين.

٢,٣,٥ مساءلة مزودي الخدمة:

تعمل دائرة الرقابة العامة والجودة بضبط الجودة للخدمة المقدمة للجمهور، وتقوم هذه الدائرة بإعداد تقاريرها بشكل دوري، كما أن مزودي الخدمة يمكن مراقبتهم عبر نظام الشكاوى الذي تتبعه بلدية جباليا النزلة، وهو

٢,٣,٦ نزاهة مقدمي الخدمة:

يوجد لدى بلدية جباليا النزلة أنظمة تعزز من نزاهة مزودي الخدمة، حيث يوجد لدى البلدية مدونة سلوك، سياسة تلقي الهدايا (٢٩)

٢,٥ المحاكم البلدية

القضايا المرفوعة من قبل البلدية تقوم محكمة صلح بلدية جباليا النزلة بالنظر فيها وخاصة ما يتعلق بالمخالفات التي يرتكبها المواطنون مثل قضايا مخالفات الترخيص، وعدم الحصول على الترخيص والمكاره الصحية، ويتم انتداب قضاة للعمل على قضايا البلدية تابعين للمحاكم النظامية ولسلطة القضاء، لذا فهم غير متخصصين في القضايا البلدية، كما أن إمكانيات محكمة البلدية تعتبر ضعيفة من حيث الموارد البشرية والبنية التحتية.

ومحكمة صلح بلدية جباليا النزلة لا تنظر بجرائم الفساد، ولم يسبق أن عرضت أمام هذه المحاكم أي قضية فساد، حيث أن المحكمة تعتبر الجهة القضائية التي تبت وتصدر الأحكام بخصوص المخالفات الخاصة بالتعدي على أنظمة وقوانين البلدية فقط، وهي لا تعتبر من الجرائم الخطيرة.

٢,٦ الشرطة

تقوم الشرطة التابعة لجهاز الشرطة الفلسطيني من متابعة احتياجات البلدية، ويقتصر دور رجال الشرطة في حماية موظفي البلدية خلال تنفيذ أعمالهم التي تتطلب احتكاك بالجمهور مثل فتح الشوارع وهدم المنازل والمحال التجارية المخالفة وإزالة البسطات غير القانونية، كما تلعب الشرطة دور في استدعاء المواطنين الذين يشتبه بأنهم قد تعدوا على شبكات المياه، ومرافق البلدية للتحقيق معهم(٣٠)

وتقوم الشرطة التي تعمل مع البلدية برفع تقاريرها بشكل دوري إلى قيادة جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث يخضع أفراد شرطة البلدية إلى الرقابة والمساءلة الداخلية بحسب الأنظمة واللوائح المعمول بها لجهاز الشرطة الفلسطينية.

٢٨ مجموعة بؤرية من المستفيدين من خدمات بلدية جباليا النزلة، بتاريخ ١٧/٠٥/٢٠١٧.
٢٩ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠١٧.

٢,٧ معالجة الشكاوى/آليات الاعتراض والاستئناف وطلب المعلومات

أنشأت البلدية وحدة متخصصة للشكاوى تتبع لقلم الجمهور، تعمل هذه الوحدات وفق إجراءات واضحة ومعلنة ومحددة لتقديم الشكاوى من قبل الجمهور، ويمكن للجمهور تقديم الشكاوى بطريقة ورقية في قلم الجمهور، أوالكترونية لدائرة الشكاوى(٣١) .

وساهمت البلدية في توفير بنية تحتية وموارد بشرية كافية لبناء قدرات هذه الوحدات في أداء مهامها، كما قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان بتزويد البلدية بدليل دليل إجراءات الشكاوى والعرائض في بلدية جباليا النزلة في العام ٢٠١٦ .

ويحصل المواطنون حين تقدمهم بالشكاوى على إثبات حول الوثائق التي قدّمها مع الشكوى، وأخرى تثبت موعد وتاريخ تقديم الشكوى وتاريخ الرد عليها، في حال كانت ورقية، أما في حال كانت الشكوى الكترونية فإن الرد عليها يكون فوري، أوعلى أبعد احتمال خلال ٢٤ ساعة من لحظة تقديم الشكوى، وتحرص البلدية على وجود إطار زمني محدد للرد على الشكوى المقدمة، وضمان تحصيل التغذية الراجعة وحفظ حقوق المواطنين في التظلم(٣٢).

وتقوم وحدات قلم الجمهور والشكاوى بتقديم تقارير دورية حول سير العمل بحيث تتضمن هذه التقارير تحليل نوعي وكمي للشكاوى المقدمة وكيفية التعامل معها، لكن لم تقم البلدية بإجراء قياس رأي المواطنين، بشكل سنوي حول إجراءات الشكاوى ومدى فاعليتها وملاءمتها للمواطنين (٣٣) .

٢,٨ التدقيق والرقابة

يوجد لدى بلدية جباليا النزلة وحدة للرقابة الداخلية تتبع مباشرة للمجلس البلدي، وتتمتع الوحدة بالاستقلالية في أداء عملها (٣٤) وتقوم الوحدة بأعمال الرقابة المالية والادارية على جميع الأقسام والدوائر التابعة للبلدية، كما وتعمل على متابعة المشاكل بين المواطنين وموظفي البلدية ويتم تكليفها من رئيس البلدية للمشاركة في اللجان المتخصصة مثل لجنة الجرد السنوي للمخازن ولصندوق البلدية، وكذلك التدقيق على كشوفات الأسماء والتسديد الآلي والمشتريات والمخازن(٣٥) .

وتقوم وحدة الرقابة الداخلية بتقديم تقاريرها إلى المجلس البلدي مباشرة بحسب الهيكلية، حيث يقوم المجلس البلدي بمتابعة هذه التقارير خلال اجتماعاته الدورية(٣٦) .

هذا إلى جانب الرقابة الادارية تبعا للهيكلية الادارية بحيث يقوم كل مستوى إداري بتقديم التقارير الفنية والإدارية حول سير العمل للمستوى الأعلى منه اداريا والذي يشرف عليه.

لكن بالرغم من اتباع إجراءات محددة للرقابة الداخلية إلا أن البلدية بحاجة لتطوير دليل إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية لتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية، وعلى صعيد الرقابة الخارجية تخضع البلدية للرقابة من قبل وزارة الحكم المحلي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، شركات التدقيق الخارجي لتدقيق تقاريرها المالية، الرقابة من قبل لجنة الحكم المحلي في المجلس التشريعي، كما تخضع البلدية للرقابة غير الرسمية مثل الرقابة من قبل لجان الأحياء والمؤسسات المحلية المجتمعية واللجان المجتمعية المختلفة (٣٧) ، حيث تحرص البلدية عبر دائرة العلاقات العامة على عقد لقاءات دورية مع المستفيدين من خدمات البلدية بشكل دوري لتبادل وجهات النظر، وتقييم أداء البلدية ونشر المعلومات المتعلقة بعمل البلدية(٣٨) .

٣٠ مقابلة مع شهاب خطّاب المستشار القانوني لبلدية جباليا النزلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

٣١ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

٣٢ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة،بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

٢,٩ التحقيق في قضايا الفساد

لا يزال قانون الكسب غير المشروع رقم (١) للعام ٢٠٠٥ والذي تم تعديله بقرار قانون رقم (٧) في العام ٢٠١٠ إلى قانون مكافحة الفساد، غير مطبق في قطاع غزة، وبالتالي فإن هيئة مكافحة الفساد لا تعمل في قطاع غزة، ويقتصر النظر في جرائم الفساد على المحاكم النظامية وديوان الرقابة المالية والإدارية ودائرة التفتيش والمتابعة في وزارة الحكم المحلي.

وفي بلدية جباليا النزلة تلعب الدائرة القانونية دور مهم في الكشف عن حالات الفساد حيث قامت الدائرة بالتحقيق في عدد من حالات الفساد التي ضبطها، وتم التعامل معها من خلال تحويلها إلى الجهات الرسمية المختصة بعد الانتهاء من التحقيقات الداخلية (٣٩).

٢,١٠ رفع الوعي في مجال مكافحة الفساد والضغط والمناصرة

تلعب البلدية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الدور الرئيسي في عملية توعية المواطنين بمكافحة الفساد، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" بتنفيذ تدريبات لبناء قدرات الموظفين والعاملين في البلدية حول مكافحة الفساد، وأساليب التوعية والتثقيف المجتمعية لضمان انخراط المواطنين في التبليغ عن قضايا الفساد.

وفي مقابلة مع مدير العلاقات العامة في البلدية أكد أن البلدية تشجع التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة لرفع الوعي لدى المستوى المحلي، إلا أن هذه الجهود لا تندرج ضمن خطة معدّة مسبقاً، وهوما يضعف من فعالية عملية التثقيف والتوعية، كما أن هذه الجهود تفتقر إلى الموارد اللازمة للوصول لجميع فئات المجتمعات المحلية (٤٠).

٢,١١ المساءلة المجتمعية

تتوفر في البلدية مجموعة من المؤشرات المهمة المتعلقة بخضوعها للمساءلة، فالبلدية قامت بإنشاء وحدة للشكاوى يقوم عليها موظفين مدربين بشكل جيد، ووفرت لهم موارد قادرة على تسهيل وتشجيع المواطنين على التقدم بالشكاوى المتعلقة بالبلدية، كما أن البلدية تعقد العديد من اللقاءات المجتمعية، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت البلدية باتخاذ إجراءات عقابية ورادعة في حق موظفين ثبت تورطهم في حالات فساد داخل البلدية (٤١).

٣٣ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٣٤ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة: يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٣٥ لتقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٦.
٣٦ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة: عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٣٧ مقابلة مع: يوسف خلة مدير عام بلدية جباليا النزلة، بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.
٣٨ مقابلة مع: سعدي دبور مدير العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣.

٢,١٢ الاهتمام بقضايا الأشخاص من ذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي

تهتم بلدية جباليا النزلة بقضايا الأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث قامت البلدية بمواءمة مقر البلدية ليناسب الأشخاص من ذوي الإعاقة، كما قامت البلدية بالأخذ بعين الاعتبار خلال عمليات التعيين توظيف عدد (١٢ موظف وموظفة) من ذوي الإعاقة وهوما يعادل ٣,٣٪ من إجمالي موظفي البلدية، وهي من أعلى النسب بين هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة، إلا أنها تبقى أقل من النسبة التي قررها القانون (٥٪ من الموظفين يجب أن يكونوا من ذوي الاعاقة (٤٢).

لكن تبقى البلدية بحاجة إلى مجموعة من الإجراءات واللوائح التي تنظم عملية التسهيلات التي تقدمها للأشخاص من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تخصيص جزء من موازنتها السنوية لتنفيذ مشاريع تطويرية تخدم الأشخاص من ذوي الإعاقة.

لكن يشار هنا إلى البلدية يجب أن تطور إجراءاتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتشجيع النساء على تولي الوظائف العامة، فنسبة النساء العاملات في البلدية لا تتعدى ٣,٨٪ من إجمالي عدد الموظفين والعاملين، كما أنها لا تتولى مواقع قيادية داخل البلدية مثل (رؤساء أقسام، مدراء عامون.. الخ) وهذا يعكس فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بطبيعة الأدوار التي يتوقع المجلس البلدي من المرأة أن تلعبها في دعم وتطوير جهود الهيئة المحلية.

٣٩ مقابلة مع: خطّاب شهاب المستشار القانوني لبلدية جباليا النزلة، بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠١٧.
٤٠ مقابلة مع: سعدي دبور مدير العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠١٧.
٤١ مقابلة مع: خطاب شهاب المستشار القانوني لبلدية جباليا النزلة بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠١٧
٤٢ التقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة ٢٠١٦.

الفصل الثالث

الاستخلاصات الرئيسية للدراسة

٣,١ الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئات المحلية

٣,١,١ الإنتخابات:

إن عدم إجراء الانتخابات البلدية في مدينة جباليا النزلة طوال العقود الماضية، واعتماد سياسة التعيين وليس الانتخابات أثر بشكل كبير على قدرة المجلس البلدي على تمثيل المواطنين وتضمين احتياجاتهم في برامج عمل خدمات البلدية، كما يؤثر على استقلالية أعضاء المجلس البلدي وقراراته.

٣,١,٢ الإستقلال:

يعطي الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية سلطة أكبر لوزارة الحكم المحلي على حساب الهيئة المحلية، وهوما يعطي مساحة أكبر للوزير مقارنة بمساحة أقل لأعضاء المجلس البلدي، وهوما يضعف من استقلالية عمل المجلس البلدي ويضعف من فكرة الحكم المحلي المرتكزة على اللامركزية، كما أن الإطار القانوني الحالي يحد من دور الجمهور واللجان الشعبية في الرقابة على أداء هذه الهيئات.

فالإطار القانوني الحالي لا يتضمن نظام إداري و مالي خاص بالهيئة المحلية، كما أن المجلس البلدي و بالرغم من أنه يقوم بإعداد الموازنة الخاصة بالهيئة المحلية إلا أنه يحتاج إلى موافقة وزارة الحكم المحلي عليها، وهو ما يترك الباب مفتوحاً أمام تعرض البلدية للتدخلات الخارجية في موازناتها و قراراتها.

٣,١,٣ التمثيل:

بالرغم من أن وزارة الحكم المحلي تراعي خلال تعيين أعضاء المجلس البلدي أن يكون المجلس ممثل لكافة أحياء المجتمع إلا أن هذا يضعف من قدرة المجلس البلدي على تمثيل كافة فئات المجتمع المختلفة، والأمر نفسه ينطبق على مراعاة المجلس البلدي خلال تعيين واختيار لجان الأحياء المحلية، بأن تكون هذه اللجان ممثلة لكافة فئات المجتمع ومناطق المدينة الجغرافية.

٣,١,٤ الشفافية في العمل:

بالرغم من أن بلدية جباليا النزلة تقوم بالنشر والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتقاريرها المالية والإدارية وتقاريرها السنوية.. الخ، إلا أن التشريعات والقوانين وحتى اللوائح التنفيذية والأنظمة الصادرة لا تشكل بيئة مشجعة للشفافية وبشكل أدق تلك المؤشرات المتعلقة بحق المواطنين في الوصول والحصول على المعلومات، حيث تبقى عملية الإفصاح عن المعلومات اختيارية وليست اجبارية، وهي إجراء اختياري لكل هيئة مستقلة.

٣,١,٥ النزاهة:

* تستجيب بلدية جباليا النزلة لعدد كبير من المؤشرات المرتبطة بتعزيز نظم النزاهة في عملها، حيث قامت البلدية باعتماد مدونة سلوك الأعضاء والموظفين في الهيئة المحلية، ووضعت سياسة لاستقبال الهدايا ووثيقة منع تضارب المصالح.. الخ، لكن من الواضح أنه لم يرد من وزارة الحكم المحلي أي نظام أوتعميم يشير إلى ضرورة اعتماد نظم النزاهة وهواجتهاد من قبل بلدية جباليا النزلة، لكن حتى بلدية جباليا لا تأخذ بعين الاعتبار التزام الموظفين بمدونات السلوك خلال تقييم أداء الموظفين السنوي، أو نظام الحوافز والمكافآت، وهوما يشكل إضعاف لجهود الهيئة المبذولة لتعزيز مبادئ وقيم النزاهة والإجراءات الوقائية المتبعة لمحاربة الفساد عبر المشاركة المجتمعية الفعالة.

* لا يوجد في القوانين والتشريعات الناظمة لعمل بلدية جباليا النزلة ما ينص أويلزم البلدية (موظفين وأعضاء) بتقديم إقرار للذمة المالية والإفصاح عن مصالحهم الخاصة، وهذا قد يتيح المجال لدى البعض لاستغلال هذه الثغرات عبر استغلال موقعه الوظيفي في ظل عدم وجود إجراءات عقابية رادعة.

* لا تقوم بلدية جباليا النزلة بتقديم إقرار بالذمة المالية سواء لرئيس المجلس البلدي أوأعضاء المجلس البلدي أوحتى أي موظف يتقاضى راتبه من البلدية، ويرتكز الجميع إلى خلو قانون الهيئات المحلية رقم (١) الصادر سنة 1997 م من أي مادة أوإشارة تلزم الأعضاء أوالموظفين بتقديم إقرار بالذمة المالية بشكل دوري، رغم أن ذلك منصوص عليه في قانون مكافحة الفساد والذي يلزم رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ومدير البلدية بضرورة تقديم اقرار ذمة مالية، (هذا القانون غير مطبق في غزة بسبب الانقسام)

* يوجد لدى البلدية وثيقة حول عدم تضارب المصالح، لكن لم يسبق أن طلبت البلدية من الموظفين والعاملين فيها أو من أعضاء المجلس البلدي بالإفصاح عن مصالحهم المالية أوالشخصية والأمر نفسه ينطبق على سياسة استقبال الهدايا.

* بالرغم من اتخاذ بلدية جباليا النزلة لاجراءات عقابية رادعة بحق الموظفين الذين ثبت تورطهم بقضايا فساد إلا أنها لم تقم بتطوير تعليمات متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد.

* لا تمتلك بلدية جباليا النزلة دليل إجراءات التوظيف والتعاقد، تتبع بلدية جباليا النزلة التعميم الصادر من وزارة الحكم المحلي بخصوص التعيين والتوظيف، ويجب أن تحصل الإعلانات على موافقة وزارة الحكم المحلي قبل أن تقوم البلدية بنشرها في الصحيفة الرسمية.

* بالرغم من عدم توفر دليل إجراءات توظيف واضح إلا أن البلدية تضمن مستوى عالي من الشفافية والنزاهة في عملية التعيينات التي تتم في البلدية، وتفصح البلدية خلال تقريرها السنوي العام عن عدد الوظائف وأسماء الموظفين الجدد، لكن تبقى صلاحيات الهيئة محدودة نتيجة ضرورة مصادقة وزارة الحكم المحلي على التعيين، كما أن البلدية لم تفصح عن الإجراءات المتبعة في عمليات الترقية للموظفين بالرغم من أنها تفصح عنها في التقرير السنوي العام.

٣,٢ الجهاز التنفيذي الناظم لعمل هيئات الحكم المحلي

٣,٢,١ وضوح المهام:

⋆ إن قانون هيئات الحكم المحلي رقم (١) للعام ١٩٩٧ يوضح سياسات عمل الهيئة وطبيعة الخدمات المقدّمة، كما يشير التقرير السنوي العام والخطة التشغيلية لبلدية جباليا النزلة والتقارير المتعلقة بشهادة ISO (الجودة) إلى سياسة البلدية في تقديم خدماتها والمتمثلة في العدالة والمساواة في توزيع الخدمات، تشجيع المشاركة المجتمعية، إتباع سياسة المحاسبة للمسئولين وتقييم أداء العاملين في أجهزة البلدية.

⋆ تم تطوير رؤية ورسالة البلدية بطريقة تشاركية مع الجمهور خلال إعداد الخطة الإستراتيجية التنموية للبلدية، وترتبط رؤية بلدية جباليا النزلة بأولويات المجتمع المحلي التي تم التعبير عنها خلال لقاءات إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية للبلدية والمنشورة على الموقع الالكتروني وقامت البلدية بطباعتها على شكل نسخ ورقية.

٣,٢,٢ إدارة الطاقم التنفيذي:

⋆ بالرغم من وجود هيكلية إدارية في إدارة الطواقم التنفيذية، إلا أن الكثير من التحديات لازالت تواجه قدرة البلدية على إدارة هذه الطواقم بطريقة فعّالة، ومن أبرز هذه التحديات:

⋆- قلة إمكانيات البلدية فيما يتعلق بشراء مواد الصيانة اللازمة لتسيير آليات ومركبات ومهام ا البلدية، بسبب قدم غالبية آليات البلدية وحاجتها المستمرة للصيانة الدورية والمستمرة.

⋆- ضعف دور شرطة بلدية جباليا المتعلقة بتنفيذ أوامر الحبس بالغرامات والديون البلدية الصادرة عن محكمة صلح بلدية جباليا.

⋆- قلة عدد المفتشين مقارنة بالمساحة والنفوذ الخاص بالبلدية.

⋆- قلة عدد العاملين مقارنة مع عدد السكان.

⋆- الحاجة لتطوير منظومة شؤون الموظفين المحوسبة، وربطها بنظام الرواتب والنظام المالي الموحد.

⋆- الحاجة إلى مرافق جديدة للبلدية مثل مسلخ للبلدية.

⋆- عدم كفاية أجهزة الحاسوب في الدوائر العاملة في البلدية.

⋆- توفير جهاز لتوليد الكهرباء في لحظات انقطاع التيار الكهرباء وبشكل خاص لوحدة قلم الجمهور لتفعيل نظام الدور بالبطاقات للمواطنين.

⋆- اتساع نطاق خدمات البلدية وعدد المستفيدين منها والعاملين فيها، حيث يؤثر ذلك على طول فترة الإستجابة واتخاذ القرارات.

⋆- صعوبة الوضع المالي للبلدية.

٣,٢,٣ الإشراف على تقديم الخدمات:

* تعمل بلدية جباليا النزلة وفق القوانين والتشريعات ذات العلاقة مثل قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٨ م بشأن اللوازم العامة.
* أعدّت بلدية جباليا النزلة دليل خدمات الجمهور والذي يوضح آلية التقديم والحصول على الخدمات بطريقة توضّح السقف الزمني لتقديم الخدمة للمواطنين والرسوم وجهة التنفيذ والوقت اللازم لتنفيذ الخدمة والمستندات الرسمية المطلوبة، إلاّ أن هناك حاجة ملحة لتطوير نظام رقابي يضمن التزام الموظفين والعاملين بما ورد في هذا الدليل.

٣,٢,٤ شفافية الموازنة:

* لا يوجد في قانون هيئات الحكم المحلي رقم (١) الصادر ١٩٩٧ ما يشير إلى ضرورة أن تقوم البلدية بالإفصاح عن الموازنة السنوية للهيئة المحلية أوإعداد موزانة المواطن.
* تقوم بلدية جباليا النزلة بنشر الموازنة السنوية عبر الموقع الالكتروني وفي تقريرها السنوي العام.
* لا تقوم بلدية جباليا النزلة بإعداد موازنة المواطن.
* لا تمتلك بلدية جباليا النزلة أدلة لإعداد ونشر الموازنة السنوية.
* بالرغم من أن المواطنين يتم إشراكهم بعملية التخطيط، إلاّ أنهم لا يقومون بالمشاركة في تحديد بنود الموازنة.

٣,٢,٥ مساءلة الجهاز التنفيذي:

* يقوم الجهاز التنفيذي بتقديم التقارير للمجلس البلدي بشكل منتظم وبطريقة دورية.
* يوجد لدى بلدية جباليا النزلة وحدة خاصة باستقبال الشكاوى من المواطنين، كما يوجد دليل إجراءات لتقديم الشكاوى، ونظام واضح ومحدد لمتابعة الشكاوى والرد عليها عبر سقف زمني محدد، لكن تفتقر البلدية إلى تطوير نماذج بسيطة وواضحة يمكن استخدامها لتقديم الشكاوى، كما أن البلدية تقوم بتحصيل مبالغ مالية مقابل كل شكوى يتقدم بها المواطن.

٣,٢,٦ النزاهة:

* يوجد لدى البلدية سياسة لاستقبال الهدايا، سياسة عدم تضارب المصالح، وغير ذلك، لكن لا توجد أنظمة أوتعليمات متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد.

٣,٣ الالتزام الهيكلي، البيروقراطية في العمل

٣,٣,١ الإستقلالية:

* بحسب قانون الهيئات المحلية رقم (١) للعام ١٩٩٧، فإن المادة رقم (١٥) البند (ب) يشير إلى تخويل المجلس البلدي صلاحية وضع أنظمة لتمكينه من القيام بأي وظيفة من وظائفه أوممارسة أية صلاحية من صلاحياته المذكورة في القانون، وأن يضمن ذلك أي ضرائب أوغرامات أورسوم أوعوائد أونفقات أومخالفات.

٣,٣,٢ الشفافية في نظام المشتريات العامة:

* يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة مختصة في العطاءات والتوريدات والمشتريات وهي الدائرة المالية، والتي يتحمل موظفيها المسئولية القانونية عن قانونية الإجراءات، وبشكل أدق قسم المشتريات وفي العادة يراقب رئيس المجلس البلدي ووحدة الرقابة الداخلية أداء الدائرة المالية، بالإضافة إلى جهات خارجية من وزارة الحكم المحلي وديوان الرقابة العامة.
* لا يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دليل إجراءات الشراء والتوريد، وتعتمد جميعها على نظام توريد الأعمال الذي أعدته وزارة الحكم المحلي، والذي أخذ بعين الاعتبار النظام المالي للهيئات المحلية، ونظام التوريدات وقانون العطاءات واللوازم العامة.
* قامت البلدية بإعداد ونشر دليل تقديم خدمات الجمهور يتضمن رسوم جميع الخدمات التي يطلبها المواطنون وآليات دفع وتحصيل هذه الرسوم، حيث يوجد لدى البلدية دائرة مالية متخصصة، لديها نظام مالي محوسب يخضع للرقابة الداخلية حسب التسلسلات الإدارية المعتمدة في عمل البلدية، كما أن المواطنين يحصلون على سندات قبض من البلدية مقابل الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها منهم، لكن يبقى هذا النظام غير محمي ضد أي حالات تلاعب أوابتزاز أومحسوبية محتملة.

٣,٣,٣ دعم مبادرات الشراكة والمساءلة المجتمعية:

* بالرغم من الجهود المهمة التي تقوم بها دائرة العلاقات العامة، إلا أن بلدية جباليا النزلة لم تقم بإنشاء قسم للإرشاد والتواصل المجتمعي يأخذ على عاتقه متابعة مبادرات الشباب، ورعاية المواهب الشبابية باحتضان مجموعات شبابية وتوفير الدعم اللوجستي لها، ومن ضمنها مجموعة شبابية مقسمة لعدة لجان فنية ورياضية وأدبية مختلفة، وهوما يضعف من جهود البلدية المتعلقة بتشجيع مشاركة المواطنين في العمل البلدي والمساءلة.

٣,٣,٤ جمع الضرائب:

* تلتزم بلدية جباليا النزلة بآليات واضحة في عملية تحديد الرسوم على الخدمات والضرائب، التي تشمل كافة فئات المجتمع، حيث ترتكز البلدية على قانون الحرف والصناعات رقم (٣٢) للعام ١٩٢٧، والأمر رقم (٤١٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الحرف، ونظام ضريبة الحرف والمهن للاتصالات اللاسلكية للعام ٢٠١٢، وقانون تنظيم المدن رقم (٢٨) للعام ١٩٣٦ قانون العقوبات الفلسطيني ٧٤/٣٦، نظام بشأن تنظيم عمليات صب الخرسانة للعام ٢٠١٣، نظام تشوين الرمل والحصمة ومواد البناء للعام ٢٠١٢ ، نظام رقم (٢) للعام ١٩٩٢ بشأن سرقة شبكات المياه، نظام المكاره الصحية لسنة ٢٠١٣ .

٣,٣,٥ شفافية

* تبذل بلدية جباليا النزلة جهود ملموسة في مجال شفافية الإدارة فالبلدية تقوم بنشر تقاريرها المالية والإدارية، كما أن البلدية تقوم بنشر محاضر اجتماعات، وقرارات المجلس البلدي على المواطنين، وهوما يعزز من بيئة الشفافية في الإدارة.

٣,٣,٦ مساءلة مزودي الخدمة:

* تهتم بلدية جباليا النزلة بمساءلة مزودي الخدمات عبر دائرة الرقابة العامة والجودة ووحدة الرقابة الداخلية، لكن البلدية لا تقوم بنشر تقاريرها المتعلقة بالرقابة على مزودي الخدمات إلى الجمهور وتكتفي بإرسالها للمجلس البلدي فقط.

٣,٣,٧ نزاهة مقدمي الخدمة:

* يوجد لدى بلدية جباليا النزلة مدونة سلوك لأعضاء وموظفي الهيئة المحلية، ودليل استقبال الهدايا ووثيقة منع تضارب المصالح، لكن لا تقوم البلدية بالطلب من الموظفين والعاملين تقديم إقرار الذمة المالية، بالإضافة إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات تتعلق بتوعية مزودي الخدمات بآليات مكافحة الفساد والتدابير التي تتخذها البلدية في هذا الصدد وهوما يمكن أن يضعف من بيئة التشجيع للتبليغ عن أي حالات فساد محتملة ويساهم في إفلات الفاسدين من العقاب.

٣,٢,٦ النزاهة:

* يوجد لدى البلدية سياسة لاستقبال الهدايا، سياسة عدم تضارب المصالح، وغير ذلك، لكن لا توجد أنظمة أوتعليمات متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد.

٣,٥ المحاكم البلدية

*) – القضاة والعاملون في محكمة البلدية ينطبق عليهم ما ينطبق على المحاكم النظامية، والتي تتكون حسب قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١.

* لا تنظر محكمة صلح بلدية جباليا النزلة بجرائم الفساد، ولم يسبق أن عرضت أمام هذه المحاكم أي قضية فساد حيث أن المحكمة تعتبر الجهة القضائية التي تبت وتصدر الأحكام بخصوص المخالفات الخاصة بالتعدي على أنظمة وقوانين البلدية فقط، وهي لا تعتبر من قبيل الجرائم الخطيرة، لكن فيما يتعلق بمساءلة القضاة في محاكم البلدية، فإن قانون السلطة القضائية رقم (١٥) للعام ٢٠٠٥ قد حدد الفصل الرابع قواعد المساءلة للقضاة، وبشكل عام فإن محكمة البلدية في بلدية جباليا النزلة تلتزم بالإطار القانوني وينطبق عليها ما ينطبق على المحاكم النظامية، لكن لا توجد وحدة متخصصة تستقبل شكاوي المواطنين حول جرائم الفساد لكن تقوم الدائرة القانونية في البلدية عبر لجنة مختصة بالتحقيق والنظر في هذه الجرائم.

* فيما يتعلق بمعايير وإجراءات عزل القضاة فإنه ينطبق عليهم ما ينطبق على القضاة في المحاكم النظامية، والتي تتبع قانون السلطة القضائية رقم (١٥) للعام ٢٠٠٥.

* لم تقـــم جميع المحاكم النظامية بتطوير أنظمة تعزز من نزاهة عمل القضاة مثل مدونة قـواعد السـلوك، سياسة تلقي الهدايا وسياسة تضارب المصالح.
* محاكـــم البلدية هـــي محاكم نظامية ينطبق عليها ما ينطبق على باقي المحاكم من حيث قـواعد نشـر المعلومات المتعلقـة بـتعيين وعزل القـضاة أوما يتعلق بـالإلتزام الإداري والسـلوكي للقـاضي، إذ تعيق لائحـة التفتيش القضائي نشر أي تقارير بهذا الشأن حيث تعتبر تقارير المفتش القضائي تقـارير سـرية. أما فيما يتعلق بقرارات محاكم صلح بلدية جبـاليا يتيح قـانون أصول المحـاكمات المدنية والتجارية الفلسـطيني في المادة ١٧٧ منه بجواز إعطاء صورة من نسـخة الحكم الأصلية لمن يطلبـها، ولو لم يكن له شـأن في الدعوى وذلك بـعد دفع الرسم المستحق.
* لا يوجد في هذا القانون ما يحصّن القضاة من التأثيرات الخارجية عند الحكم في القضايا المنظورة أمامهم.

٣,٦ الشرطة

* توجد شرطة للبلدية، لكن هذه الشرطة تتبع جهاز الشـرطة الفلسـطيني، ويقـتصر دور رجال الشـرطة في حماية موظفين البلدية خلال تنفيذ أعمالهم التي تتطلب احـتكاك بـالجمهور مثل: فتح الشـوارع وهدم المنازل والمحال التجارية المخالفة وإزالة البسـطات غير القـانونية. كما تلعب الشـرطة دور في اسـتدعاء المواطنين الذين يشتبه بأنهم قد تعدوا على شبكات المياه ومرافق البلدية للتحقيق معهم لكن هذه الدائرة لا تقـوم بالتحقـيق في قضايا الفساد.
* تؤازر شرطة البلدية الموظفين التابعين للبلـدية في وقـف التعديات، ويمكن لشـرطة البـلديات أن تأخذ موظفي البلدية كشـهود في القضايا المنظورة أمام القضاء.
* وتقوم الشرطة التي تعمل مع البلدية برفع تقـاريرها بشـكل دوري إلى قـيادة جهاز الشـرطة الفلسـطينية في قطاع غزة، حيث يخضع أفراد شرطة البلدية إلى الرقابة والمساءلة الداخلية بحسب الأنظمة واللوائح المعمول بها في جهاز الشرطة الفلسطينية.
* لم يقم جهاز الشرطة أو بلدية جباليا النزلة بإعداد مدونة قواعد سلوك لأفراد الشرطة أوسياسة لاستقبال الهدايا أو وثيقة لعدم تضارب المصالح، وهوما يضعف من بيئة النزاهة في عمل أفراد الشرطة.

٣,٧ معالجة الشكاوى/ آليات الاعتراض والإستئناف وطلب المعلومات

* يوجد لدى بلدية جبـاليا النزلة وحـدة قـلم الجمهور التي تقـوم بتسـهيل مراجعة المواطنين للبـلدية، اسـتلام طلبـات المواطنين للخدمات المطلوبـة، وتعبـئة النماذج الخاصة بها وتجهيزها من الأقسـام ذات الصلة إلا أن هذه النماذج تبقى بحاجة إلى تطوير وتعزيز عمل هذه الأقسام بأدوات الكترونية مساعدة.
* قامت بلدية جباليا النزلة بإنشاء وحدة متخصصة للشكاوى وقلم للجمهور، وسـاهمت في توفير بـنية تحتية وموارد بشرية كافية لبناء قـدرات هذه الوحـدات في أداء مهامها، كما تعمل هذه الوحـدات وفق إجراءات واضحـة ومعلنة ومحددة لتقديم الشـكاوى من قبـل الجمهور، ويمكن للجمهور تقـديم الشـكاوى بطريقـة ورقـية في قـلم الجمهور أوالكترونية لدائرة الشـكاوى، كما يمكن للمواطنين تقـديم الشـكاوى عبر الرقـم المجاني للشـكاوى ١٨٠٠١٢٤١٢٤.
* تقوم وحدات قلم الجمهور والشـكاوى بتقـديم تقارير دورية حول سير العمل بحيث تتضمن هذه التقارير تحليل نوعي وكمي للشكاوى المقدمة، وكيفية التعامل معها، لكن لم تقم البلدية بإجراء قـياس رأي المواطنين بشـكل سنوي حول إجراءات الشكاوى ومدى فاعليتها وملاءمتها للمواطنين.

٣,٨ التدقيق والرقابة

* يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة للرقابة الداخلية ويتمتع مسئول الوحدة بالاستقلالية في أداء عمله. لكن بالرغم من اتباع إجراءات محددة للرقابة الداخلية إلا أن البلدية بحاجة لتطوير دليل إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية لتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية.
* بلدية جباليا النزلة تهتم بالخضوع للرقابة الخارجية. حيث تخضع البلدية للرقابة من قبل وزارة الحكم المحلي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، شركات التدقيق الخارجي لتدقيق تقاريرها المالية. الرقابة من قبل لجنة الحكم المحلي في المجلس التشريعي. كما تخضع البلدية للرقابة غير الرسمية مثل الرقابة من قبل لجان الأحياء، والمؤسسات المحلية المجتمعية واللجان المجتمعية المختلفة. حيث تحرص البلدية عبر دائرة العلاقات العامة على عقد لقاءات دورية مع المستفيدين من خدمات البلدية بشكل دوري لتبادل وجهات النظر وتقييم أداء البلدية ونشر المعلومات المتعلقة بعمل البلدية.

٣,٩ التحقيق في قضايا الفساد

* تقوم بلدية جباليا النزلة في حالة الجرائم المتعلقة بشبهات فساد بتشكيل لجنة متخصصة، تضم في عضويتها المستشار القانوني للبلدية، وتقوم بإجراء التحقيقات الداخلية واتخاذ الإجراءات العقابية الرادعة في حال ثبتت التهمة، وفي بعض الأحياء يتم تحويل الملف إلى القضاء مع ضمان حق الموظف في التظلم. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات لا تتم وفق دليل إجراءات محددة للتعامل مع قضايا الفساد وحماية المبلغين عن أي حالات فساد.
* في ظل غياب هيئة مكافحة الفساد، فإن النظر في جرائم مكافحة الفساد يقتصر على الدائرة القانونية والمحاكم النظامية، وديوان الرقابة المالية والإدارية ودائرة التفتيش والمتابعة في وزارة الحكم المحلي.

٣,١٠ رفع الوعي في مجال مكافحة الفساد والضغط

* لا يوجد لدى بلدية جباليا النزلة دائرة مختصة بالتوعية والتثقيف المجتمعي حول قضايا الفساد. كما لم تقم البلدية بإعداد خطة لرفع الوعي المجتمعي بقضايا الفساد.
* لم تقم البلدية بتخصيص جزء من موازنتها للتوعية ولتشجيع المبلغين عن حالات الفساد. وهوما يضعف من الموارد اللازمة لتحقيق الأثر المطلوب من عملية التوعية.
* لم تقم البلدية بتنفيذ برامج متخصصة لبناء قدرات الموظفين والعاملين في دائرة التثقيف والإرشاد حول قضايا الفساد.

٣,١١ المساءلة المجتمعية

* بالرغم من انفتاح البلدية على المساءلة الاجتماعية، إلا أن البلدية لم تتخذ إجراءات تحفيزية للمؤسسات المجتمعية لتعزيز عملية الرقابة الخارجية والمساءلة الشعبية.
* لم تقم البلدية بإنتاج أدلة للتوعية بإجراءات وأدوات المساءلة الإجتماعية لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الفاعلة في الرقابة على عمل المجلس البلدي.

٣,١٢ النوع الاجتماعي والاهتمام بقضايا الأشخاص من ذوي الإعاقة

- اتخذت بلدية جباليا النزلة مجموعة من التدابير والسياسات الداعمة لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث تشترط البلدية في مشاريعها العامة أن يتم مواءمة الشوارع والأماكن العامة لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة، كما قامت بمواءمة مقر البلدية، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت البلدية بتعيين عدد من الأشخاص من ذوي الإعاقة في (١٢) موقع وظيفي للبلدية.
- لا يوجد لدى البلدية دليل ينظم عملية التسهيلات التي يتم تقديمها للأشخاص من ذوي الإعاقة.
- من غير الواضح إذا ما كانت البلدية تأخذ بعين الاعتبار خلال مشاركة المواطنين في اللقاءات وجلسات إعددا الخطط الاستراتيجية ومناقشة المشاريع تواجد ممثلين عن الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- لم تقم البلدية بتخصيص جزء من الموازنة السنوية لتنفيذ مشاريع متخصصة لخدمة الأشخاص من ذوي الإعاقة، وهوما يشكل تحدياً لمؤشرات العدالة والمساواة في توزيع موارد البلدية والاستفادة منها.
- من الملاحظ أن البلدية لم تأخذ بعين الاعتبار تشجيع النساء على تولي وظائف داخل البلدية، فبحسب البلدية فإن النساء يشغلن ما معدله ٣,٨٪ من إجمالي الوظائف العامة في البلدية، وهوما يعتبر مؤشراً على ضعف بيئة العدالة والمساواة في تولي الوظائف العامة بين الذكور والإناث.
- ملا يوجد لدى البلدية مدونة سلوك مختصة بالنوع الاجتماعي وهوما يضعف من بيئة النزاهة داخل البلدية.

الفصل الرابع

توصيات الدراسة

٤,١ الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئات المحلية

٤,١,١ يجب على الحكومة في قطاع غزة الإسراع لعقد الانتخابات المحلية في بلدية جباليا النزلة، لتعزيز قدرة المجلس البلدي على تمثيل المواطنين وتضمين احتياجاتهم في برامج وخدمات البلدية، بالإضافة إلى أن ذلك من شأنه أن يعزز مبدأ المساءلة في عمل البلدية، ويساهم في تفعيل الدور الرقابي للمواطنين ويساهم في تحسين وتنظيم العلاقة بين البلدية ووزارة الحكم المحلي.

٤,١,٢ ضرورة أن يقوم المجلس التشريعي ومجلس الوزراء مراجعة الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين وزارة الحكم المحلي وبلدية جباليا النزلة، بحيث تمنح البلدية والمجلس البلدي استقلالية ومساحة أوسع من الحريات تجاه الوزارة، وتمنح في نفس الوقت مساحة أوسع من الحرية للهيئات الرقابة الجماهيرية مثل لجان الأحياء تجاه الهيئة المحلية.

٤,٢ المساءلة:

٤,٢,١ على بلدية جباليا النزلة تطوير نماذج بسيطة وواضحة يمكن استخدامها لتقديم الشكاوى، والاستمرار في سياسة مجانية استقبال الشكاوى من المواطنين لتعزيز قيم المساءلة في عمل البلدية وتشجيع المواطنين على التقدم بشكواهم.

٤,٢,٢ مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة لعمل الهيئات المحلية لتضمينها مواد وبنود تتعلق بإلزامية تقديم الهيئات المحلية (موظفين وأعضاء) لإقرار الذمة المالية والإفصاح عن المصالح التي يمكن أن تنشأ بينهم وبين مواقعهم الوظيفية وتضمين بنود عقابية رادعة تعزز من قيم النزاهة في عمل بلدية جباليا النزلة.

٤,٣ النزاهة ومكافحة الفساد:

٤,٣,١ ضرورة العمل على تطوير خطة تطبيقية لمدونة سلوك الأعضاء والموظفين في الهيئة المحلية وإصدار نظام من وزارة الحكم المحلي يشير إلى ضرورة إقرار البلدية لمدونات السلوك، كما يجب أن تشمل الرقابة الخارجية على أعضاء الهيئة المحلية وموظفيها مدى التزامهم ببنود مدونة السلوك، وأخذها بعين الاعتبار في عمليات التقييم الدوري والترقيات والمكافآت والحوافز للموظفين الملتزمين، وهوما من شأنه تعزيز مظاهر تطبيق هذه المدونة وتضمينها في أدلة العمل الإرشادية للمواطنين وأدلة تقديم الخدمات للجمهور.

٤,٣,٢ إن بلدية جباليا النزلة مدعوة إلى تطوير أنظمة أو تعليمات متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد، لتحصين بيئة عمل البلدية ضد الفساد، وسد الثغرات والفجوات التي يمكن للبعض استغلالها لممارسة تجاوزات محتملة.

٤,٤ المشاركة والمساءلة المجتمعية:

٤,٤,١ تعزيز منهجية مشاركة المجتمع المحلي في تصميم المشاريع التطويرية والتنموية عبر لقاءات دورية مع ممثلين عن المواطنين ولجنة من الهيئة المحلية والمواطنين، تعمل على تنفيذ عملية تحديد احتياجات دورية للمناطق المختلة ضمن نفوذ البلدية.

٤,٤,٢ تعزيز التوجه القائم لدى بلدية جباليا النزلة بإشراك المواطنين وممثليهم في اختيار المشاريع التطويرية وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بالعمل البلدي مثل المشاركة في إعداد الخطة الإستراتيجية، لما في ذلك من أثر كبير في التوزيع العادل للموارد على جميع المناطق وضمان العدالة الجغرافية في توزيع المشاريع.

٤,٤,٣ هناك حاجة ملحة لتطوير نظام رقابي يضمن التزام الموظفين والعاملين بما ورد في دليل خدمات الجمهور.

٤,٥ الشفافية

٤,٥,١ ضرورة استمرار بلدية جباليا النزلة بالالتزام بنشر تقاريرها الدورية والسنوية وتقارير الانجاز السنوي وحساباتها السنوية وعدم الاكتفاء برفعها لوزارة الحكم المحلي لتعزيز قيم الشفافية والمساءلة من قبل الجمهور.

٤,٥,٢ إن القائمين على المشتريات في بلدية جباليا النزلة بحاجة إلى اعتماد دليل موحد لإجراءات الشراء والتعاقدات، واتخاذ إجراءات تضمن التزام القائمين على المشتريات بدليل إجراءات للشراء والتوريد وخطوات عمليات الشراء، وبناء قدراتهم على استخدام النماذج الواردة فيه لتحسين وتطوير منظومة الشراء والتوريد، بما يعزز من قيم النزاهة والشفافية ويساهم في زيادة الحفاظ على المال العام.

٤,٥,٣ مراجعة الإطار القانوني الناظم لإعداد الموازنات الخاصة بهيئات الحكم المحلي لتضمينه مواد تشير إلى إلزام هيئات الحكم المحلي بالإفصاح عن موازناتها السنوية وحساباتها الختامية وإعداد موازنة المواطن ونشرها على الجمهور.

٤,٥,٤ مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة لعمل الهيئات المحلية لتضمينها بنود ومواد تؤكد على حق المواطنين في الوصول للمعلومات ونشر القرارات الخاصة بالمجالس البلدية، عبر أدوات الاتصال الجماهيري المتوفرة كإجراء إلزامي مع تضمين هذه القوانين والتشريعات نظام شكاوى موحد يعزز من ثقافة المساءلة في عمل الهيئات المحلية.

٤,٥,٥ ضرورة أن تتبنى بلدية جباليا النزلة إعداد موازنة المواطن، لما في ذلك من أثر كبير على تعزيز قيم الشفافية في عملها.

٤,٥,٦ إن بلدية جباليا النزلة مدعوة لتطوير دليل اجراءات محددة وواضحة لحماية وتشجيع المبلغين عن حالات الفساد، وتوضيح كيفية التعامل مع حالات الفساد لما في ذلك من تحصين لبيئة عمل هيئات الحكم المحلي من أي حالات فساد محتملة وحماية المال العام.

٤,٥,٧ مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة لعمل الهيئات المحلية لتضمينها بنود ومواد

تؤكد على حق المواطنين في الوصول للمعلومات، ونشر القرارات الخاصة بالمجالس البلدية عبر أدوات الاتصال الجماهيري المتوفرة كإجراء إلزامي مع تضمين هذه القوانين والتشريعات نظام شكاوى موحد يعزز من ثقافة المساءلة في عمل الهيئات المحلية.

٤,٦ النظام الهيكلي، البيروقراطية في العمل

٤,٦,١ إن بلدية جباليا النزلة بحاجة إلى إعداد دليل إجراءات موحد للتوظيف والتعيين، لتعزيز بيئة الشفافية والنزاهة في عمليات التعيين والترقيات.

٤,٦,٢ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بالإفصاح عن الإجراءات المتبعة في عمليات الترقية للموظفين.

إن بلدية جباليا النزلة أيضا بحاجة لانشاء قسم للإرشاد والتواصل المجتمعي يأخذ على عاتقه متابعة مبادرات الشباب ورعاية المواهب الشبابية باحتضان مجموعات شبابية، وتوفير الدعم اللوجستي لها، ومن ضمنها مجموعة شبابية مقسمة لعدة لجان فنية ورياضية وأدبية مختلفة، وهوما يضعف من جهود البلدية المتعلقة بتشجيع مشاركة المواطنين في العمل البلدي والمساءلة.

٤,٦,٣ ضرورة أن تستمر بلدية جباليا النزلة بالالتزام بآليات واضحة في عملية تحديد الرسوم على الخدمات والضرائب التي تشمل كافة فئات المجتمع.

٤,٦,٤ إن بلدية جباليا النزلة بحاجة إلى الاستمرار في نشر وتعميم دليل تقديم خدمات للجمهور، لكي يبقى هذا النظام غير محمي ضد أي حالات تلاعب أو ابتزاز أو محسوبية محتملة.

٤,٦,٥ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بإعداد دليل حماية حقوق الملكية والأراضي لتوحيد إجراءات حماية الملكية، وتحصين بيئة عمل البلدية من أي حالات فساد محتملة.

٤,٦,٦ إن بلدية جباليا النزلة مدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بمساءلة مزودي الخدمات، مع ضرورة أن تقوم البلدية بنشر تقاريرها المتعلقة بالرقابة على مزودي الخدمات على الجمهور، وتكتفي بإرسالها للمجلس البلدي فقط.

٤,٦,٧ إن إقرار بلدية جباليا النزلة للوثائق اللازمة لتعزيز قيم النزاهة في عملها يعتبر خطوة مهمة لتعزيز بيئة النزاهة في عملها، لكن البلدية مدعوة إلى الطلب من الموظفين والعاملين تقديم إقرار الذمة المالية.

٤,٦,٨ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة باتخاذ إجراءات تتعلق بتوعية مزودي الخدمات بآليات مكافحة الفساد والتدابير التي تتخذها البلدية بهذا الصدد، لتشجيعهم للتبليغ عن أي حالات فساد محتملة وتضييق فرص إفلات الفاسدين من العقاب.

٤,٦,٩ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بنشر تقاريرها المتعلقة بالرقابة على مزودي الخدمات على الجمهور وألا تكتفي بإرسالها للمجلس البلدي فقط.

٤,٦,١٠ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة باتخاذ تدابير وإجراءات وأنظمة تعزز من نزاهة مزودي الخدمة، عبر تطوير مدونة سلوك، سياسة تلقي الهدايا، سياسة الإبلاغ عن حالات الفساد ... الخ.

٤,٧ المرشحون للمجلس البلدي:

٤,٧,١ ضرورة أن تجري الانتخابات المحلية في بلدية جباليا النزلة للحد من سياسة التعيين التي تتبعها وزارة الحكم المحلي، فيما يتعلق بتعيين أعضاء المجلس البلدي عوضاً عن إجراء الانتخابات المحلية، كون ذلك يضعف من قدرة أعضاء المجلس البلدي على تمثيل كافة أطياف المجتمع وفئاته المختلفة، ويعزز من سيطرة وزارة الحكم المحلي على المجلس البلدي وقراراته ويضعف من فكرة اللامركزية في الحكم.

٤,٧,٢ ضرورة أن تلتزم القوى السياسية خلال تشكيل قوائمها الانتخابية أوحتى وزارة الحكم المحلي، خلال تعيين أعضاء المجلس البلدي بمراعاة معايير العدالة والمساواة في تمثيل الشباب وكافة قطاعات المجتمع المحلي داخل المجلس البلدي.

٤,٧,٣ مراجعة وتطوير قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (٩) المعدل للعام ٢٠٠٥ ليتضمن مواد ملزمة للمرشحين بتقديم بيانات مالية حول ذممهم المالية لتعزيز مبدأ المساءلة، وضبط سقف التمويل للحملات الانتخابية ونشر تفاصيل التمويل وتقارير الصرف على الحملات الانتخابية.

٤,٨ المحاكم البلدية

٤,٨,١ تطوير المنظومة القانونية الخاصة بالجزاءات المترتبة على مخالفات بلدية جباليا النزلة، عبر تشريعات وإجراءات محاكمات مخصصه لقضايا البلديات، بحيث تعتمد هذه الإجراءات على السرعة.

٤,٩ الشرطة

٤,٩,١ زيادة التعاون بين بلدية جباليا النزلة والإدارة العامة لشرطة البلديات في رسم الخطط التشغيلية السنوية لشرطة البلدية.

٤,٩,٢ ضرورة أن تقوم الشرطة البلدية بإبداء مزيد من الاهتمام بتنفيذ أحكام محكمة صلح جباليا المتعلقة بالغرامات والديون المستحقة للبلدية وتنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة.

٤,١٠ معالجة الشكاوى/ الآليات الاعتراض والاستئناف وطلب المعلومات

٤,١٠,١ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بتطوير عمل قلم الجمهور ووحدة استقبال الشكاوى، عبر تطوير النماذج المتوفرة للجمهور وتعزيز عمل هذه الأقسام بأدوات الكترونية مساعدة.

٤,١٠,٢ ضرورة استمرار بلدية جباليا النزلة على السياسات المتعلقة بمجانية تقديم الشكاوى لتشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى وتحسين بيئة المساءلة في عمل البلدية.

٤,١٠,٣ استمرار قيام وحدات قلم الجمهور والشكاوى بتقديم تقارير دورية حول سير العمل، بحيث تتضمن هذه التقارير تحليل نوعي وكمي للشكاوى المقدمة وكيفية التعامل معها.

٤,١٠,٤ ضرورة تكثيف البلدية جهودها المتعلقة بإجراء قياس رأي المواطنين من خلال المسوحات الميدانية أو بطاقات رأي المواطن، وبشكل خاص تلك المتعلقة بإجراءات الشكاوى ومدى فاعليتها وملاءمتها للمواطنين.

٤,١١ التدقيق والرقابة

٤,١١,١ ضرورة أن تعمل بلدية جباليا النزلة على تطوير عمل دائرة الرقابة الداخلية من خلال تطوير دليل إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية، لتطوير عمل وحدة الرقابة الداخلية وتعزيز استقلاليتها وتسهيل قيامها بالمهام المطلوبة منها.

٤,١١,٢ تعزيز اللقاءات المجتمعية مع المجتمع المحلي وعرض التقارير الإدارية والمالية، وتقارير الإنجاز على المواطنين وممثليهم تحقيقاً لمبدأ المساءلة المجتمعية.

٤,١٢ التحقيق في قضايا الفساد

٤,١٢,١ ضرورة إعداد بلدية جباليا النزلة دليل إجراءات محدد للتعامل مع قضايا الفساد وحماية المبلغين عن أي حالات فساد، وبما يحدد جهات الاختصاص ذات العلاقة بالتحقيق في قضايا الفساد.

٤,١٢,٢ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بتعميم وسائل التبليغ عن حالات الفساد لتشجيع المواطنين على التبليغ عن أي حالات فساد.

٤,١٢,٣ ضرورة تطبيق قانون مكافحة الفساد على الهيئات المحلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤,١٣ رفع الوعي في مجال مكافحة الفساد والضغط

٤,١٣,١ ضرورة العمل على إنشاء دائرة مختصة بتنفيذ أنشطة لرفع الوعي العام حول قضايا الفساد في بلدية جباليا النزلة، بحيث تأخذ على عاتقها إعداد خطة لرفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وتعزيز دور المواطنين في الإخراط والتبليغ عن أي حالات فساد محتملة.

٤,١٣,٢ ضرورة أن تقوم البلدية بتخصيص جزء من موازنتها للتوعية ولتشجيع المبلغين عن حالات الفساد.

٤,١٣,٣ ضرورة تنفيذ برامج متخصصة لبناء قدرات الموظفين والعاملين في البلدية حول قضايا الفساد.

٤,١٣,٤ بذل مزيد من الجهود في مجال التوعية للمواطنين بقضايا الفساد باستخدام وسائل متعددة مثل المواقع الالكترونية، الرسائل النصية، الأرقام المجانية ... الخ.

٤,١٤ المساءلة المجتمعية

٤,١٤,١ دعم البلدية لمزيد من الانفتاح حول الخضوع للمساءلة الاجتماعية، من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية للمؤسسات المجتمعية لتعزيز عملية الرقابة الخارجية والمساءلة الشعبية.

٤,١٤,٢ ضرورة أن تقوم البلدية بإنتاج أدلة للتوعية بإجراءات وأدوات المساءلة الإجتماعية لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الفاعلة في الرقابة على عمل المجلس البلدي.

٣,١٥ النوع الاجتماعي والاهتمام بقضايا الأشخاص من ذوي الإعاقة

٤,١٥,١ تقديم المزيد من الدعم والاهتمام للأشخاص من ذوي الإعاقة، وأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار خلال عمل البلدية، والاستمرار في سياسة مواءمة الأماكن العامة.

٤,١٥,٢ اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير التي تساهم في تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة من تولي المواقع الوظيفية داخل البلدية لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة.

٤,١٥,٣ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بإعداد دليل ينظم عملية التسهيلات التي يتم تقديمها للأشخاص من ذوي الإعاقة.

٤,١٥,٤ ضرورة أن تأخذ بلدية جباليا النزلة بعين الاعتبار مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة، في اللقاءات الدورية وجلسات إعداد الخطة الإستراتيجية وتحديد الاحتياجات المجتمعية التي تعقدها البلدية، وجلسات المساءلة وأن تضمن لهم تمثيل عادل في لجان الأحياء التابعة للبلدية.

٤,١٥,٥ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بتخصيص جزء من موازنة البلدية السنوية لتنفيذ مشاريع متخصصة لخدمة الأشخاص من ذوي الإعاقة لإعمال مبدأ العدالة والمساواة والنزاهة في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد.

٤,١٥,٦ ضرورة أن تقوم البلدية بتشجيع مشاركة النساء في تولي الوظائف العامة داخل البلدية.

٤,١٥,٧ ضرورة أن تقوم بلدية جباليا النزلة بإعداد مدونة سلوك مختصة بالنوع الاجتماعي، وعدم توفرها يضعف من بيئة النزاهة داخل البلدية.

الفصل الخامس

المصادر والمراجع

٥,١ القوانين والتشريعات الفلسطينية

٥,١,١ قانون الهيئات المحلية رقم (١) الصادر في العام ١٩٩٧.
٥,١,٢ قانون الخدمة المدنية
٥,١,٣ قرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة 1997
٥,١,٤ قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام موظفي الهيئات المحلية.
٥,١,٥ قانون الإنتخابات الفلسطيني المعدّل للعام (٢٠٠٥).
٥,١,٦ قانون الحرف والصناعات رقم (٣٢) للعام ١٩٢٧.
٥,١,٧ قانون تنظيم المدن رقم (٢٨) للعام ١٩٣٦.
٥,١,٨ قانون العقوبات الفلسطيني ٧٤/٣٦.
٥,١,٩ نظام بشأن تنظيم عمليات صب الخرسانة للعام ٢٠١٣.
٥,١,١٠ نظام تشوين الرمل والحصمة ومواد البناء للعام ٢٠١٢
٥,١,١١ نظام المكاره الصحية لسنة ٢٠١٣ لمجالس الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية.
٥,١,١٢ نظام بلدية جباليا النزلة بشأن الشؤون الصحية وإزالة المكاره لسنة ١٩٩٩م.
٥,١,١٣ نظام مسالخ بلدية جباليا النزلة المعدل لسنة ٢٠١٠م.
٥,١,١٤ نظام التفتيش على سرقات المياه وشبكات الصرف الصحي في بلدية جباليا النزلة لسنة ٢٠١٤م.
٥,١,١٥ النظام الخاص بشأن توريد المياه المعدل لسنة ٢٠١١م.
٥,١,١٦ قانون تنظيم المدن رقم (٨٢) لسنة ١٩٣٦م، والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة عن اللجنة المركزية.
٥,١,١٧ قانون الحرف الصناعات رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٧م والأمر رقم (٤١٣) لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الحرف.
٥,١,١٨ نظام ضريبة الحرف والصناعات رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٧م.
٥,١,١٩ نظام ضريبة الحرف والمهن للاتصالات اللاسلكية (المحمول) لسنة ٢٠١٢م.
٥,١,٢٠ نظام اللوحات الإعلانية لبلدية جباليا النزلة لسنة ٢٠٠٨م.
٥,١,٢١ قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١
٥,١,٢٢ قانون السلطة القضائية رقم (١٥) للعام ٢٠٠٥
٥,١,٢٣ قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني.

٥,٢ الأدبيات والتقارير ذات العلاقة

٥,٢,١ دراسة نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي – بلدية غزة دراسة حالة ٢٠١٦
٥,٢,٢ بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عطاءات الهيئات المحلية.
٥,٢,٣ مدونة سلوك رئيس وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملين فيها
٥,٢,٤ مدونة سلوك أعضاء المجلس البلدي والموظفين في بلدية جباليا النزلة.
٥,٢,٥ ميثاق شرف رئيس وأعضاء الهيئات المحلية.
٥,٢,٦ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
٥,٢,٧ بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة ٢٠١٢.

٥,٢,٨ دليل النزاهة الشفافية في الهيئات المحلية
٥,٢,٩ دليل: مبادئ الحكم الصالح في إدارة الهيئات المحلية
٥,٢,١٠ النظام الوطني للنزاهة ٢٠١٣.
٥,٢,١١ نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي
٥,٢,١٢ سلسلة تقارير: النزاهة والشفافية والمساءلة في الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين
٥,٢,١٣ النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الهيئات المحلية
٥,٢,١٤ دليل خدمات الجمهور الصادر عن بلدية جباليا النزلة.
٥,٢,١٥ التقرير السنوي العام لبلدية جباليا النزلة ٢٠١٦.
٥,٢,١٦ الخطة التشغيلية للدوائر والأقسام في بلدية جباليا النزلة للعام ٢٠١٧م.
٥,٢,١٧ دليل إجراءات الشكاوى في بلدية جباليا النزلة.

٥,٣ المقابلات والمجموعات البؤرية

٥,٣,١ مقابلة مع رئيس بلدية جباليا النزلة عصام جودة، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٣
٥,٣,٢ مقابلة مع مدير عام بلدية جباليا النزلة المهندس يوسف خلة، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٣
٥,٣,٣ مقابلة مع المستشار القانوني لبلدية جباليا النزلة خطاب شهاب، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٣
٥,٣,٤ مقابلة مع سعدي دبور، رئيس قسم العلاقات العامة في بلدية جباليا النزلة، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٣
٥,٣,٥ مجموعة بؤرية مركزة مع عدد من المستفيدين من خدمات بلدية جباليا النزلة، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧
٥,٣,٧ دليل إجراءات الشكاوى في بلدية جباليا النزلة.

٥,٤ المواقع الالكترونية وصفحات الفيس بوك

٥,٤,١ الموقع الالكتروني لبلدية جباليا النزلة http://www.jabalia.ps
٥,٤,٢ الموقع الالكتروني للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان https://www.aman-palestine.org/ar
٥,٤,٣ الموقع الالكتروني لوزارة الحكم المحلي www.molg.pna.ps
٥,٤,٤ الموقع الالكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني www.pal-plc.org

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
© جميع حقوق الطبع محفوظة لـ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
ص.ب: 69647، الرمز البريدي 95908 القدس، 339 رام الله

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

الائتلاف
من أجل
النزاهة
والمساءلة
aman
أمان
Transparency Palestine

www.aman-palestine.org

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الريماوي 1b

هاتف: 2974949 2 972+ / 2989506 2 972+، فاكس: 2974948 2 972+

مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام

هاتف: 2884767 8 972+، فاكس: 2884766 8 972+

البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org

الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition